وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

محاضرات في مقياس:

التسيير المالي

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس

تخصص: مالية التأمينات والبنوك.

إعداد الدكتور:

دويس عبد القادر

السنة الجامعية: 2019 – 2020

مـــقـــدمـــــة:

يعتبر مقياس التسيير المالي احد أبرز المواد المهمة بالنسبة لطلبة ميدان العلوم الاقتصادية وعلوم المالية والمحاسبة لما له من اهمية بالغة في الحياة العلمية للطلبة بعد تخرجهم واندماجهم في الحياة العملية إذ يعد من الأدوات الأساسية المستخدمة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باعتباره أحد اهم وأبرز مراحل وتقنيات التسيير المالي، حيث يقدم للباحث المهارات الضرورية لتحليل وضعية المؤسسة المالية من خلال إبراز نقاط القوة و تعزيزها والحفاظ عليها، وتحديد نقاط الضعف والعمل على تجنبها وتفاديها مستقبلا وذلك باستخدام العديد من الأساليب والمقاربات، كما يهدف لتوضيح حقيقة الحاضر و الماضي المالي للمؤسسة و الكشف عن نواحي القوة و الضعف في السياسات المالية المختلفة لها.

ومن خلال هذه المطبوعة قمنا بإبراز الجوانب الرئيسية للتسيير المالي بشكل مفصل وموضح على نحو ما أقرته عروض التكوين المتخصصة في برنامج الطلبة وذلك من خلال تقسيم هذا العمل إلى خمسة محاور، تضمنت كل التقنيات والأساليب والأدوات التي يوظفها علم التسيير المالي من أجل جودة تسيير الوظيفة المالية داخل المؤسسة والحفاظ بالدرجة الأولى على موجوداتها وسلامة توازناتها المالية من ناحية أخرى.

المحور الأول: مدخل للتسيير المالي

1- تعريف الوظيفة المالية: هي مجموعة المهام و الانشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والاقسام تهدف إلى ادارة التدفقات المالية البحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الامثل لها.

2- تعريف التسيير المالي: يعرف التسيير المالي على أنه ذلك المجال من علوم التسيير الذي يهتم بالجوانب المالية داخل المؤسسة ويسعى إلى تحقيق و تطبيق مختلف الاهداف والمخططات المالية، حيث يستخدم في تحقيق ذلك مجموعة من الأدوات والطرق والاساليب والتقنيات التي تساعد المؤسسة على الاندماج مع مكونات المحيط المالي.

3- أهداف التحليل المالي: يستخدم التحليل المالي من أجل الوصول إلى مجموعة من الاهداف نلخصها فيما يلي:

- ❖ معرفة المركز المالي للمؤسسة؛
- ❖ تحديد المركز الائتماني لها؛
- ❖ الوصول إلى القيمة الاستثمارية للمشروع؛
- ❖ اختبار مدى كفاءة العمليات المختلفة و كفاءة ادارة المؤسسة؛
- ❖ الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية المتبعة؛
- ❖ معرفة مركز المؤسسة في قطاعها الانتاجي من بين مختلف المؤسسات الاخرى؛
- ❖ تخطيط السياسات المالية المستقبلية.

4- الاطراف المستفيدة من التحليل المالي:

- **المساهمون:** يهتم المساهمون بالدرج الاولى بالتحليل المالي وذلك من خلال دراستهم للجداول المالية للمؤسسة من اجل اتخاذ قرارات سليمة تساعدهم فيما يخص الاحتفاظ بالأسهم أو التخلي عنها أو شراء أسهم جديدة، ينصب اهتمامهم بالدرجة الاولى على الميزانية وجدول النتائج من أجل تقييم العائد على الأموال المستثمرة وعلى المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في المؤسسة.
- **الدائنون:** يهتم الدائنون بمعرفة المركز المالي وتحليل المركز المالي والتحليل الائتماني ومدى قدرتها على تسديد الديون المترتبة عليها.
- **إدارة المؤسسة:** يساعد التحليل المالي ادارة المؤسسة على وضع خطط مالية ناجحة في المستقبل و تقييم السياسات المالية الخاصة بالاستثمارات.
- **الدولة:** يساعد التحليل المالي الدولة على معرفة ربحية المؤسسة كما أنها توجه سياستها التنموي بتشجع الاستثمار أو تقليصه بغية تقديم تحفيزات ضريبية للنهوض بهذه المؤسسات التي تواجه صعوبات مالية.

5- الوثائق المستعملة في التحليل المالي:

❖ تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسي التي يتم من خلالها توصيل المعلومات المالية إلى الاطراف الخارجية حيث أنه وحسب النظام المحاسبي المالي يتولى سنويا اعداد كشوف مالية الكشوف المالية لخاصة بالكيانات غير الكيانات الصغيرة تشتمل على:

❖ حساب النتائج؛

❖ جدول سيولة تدفقات الخزينة؛

❖ جدول تغيرات الأموال الخاصة؛

❖ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية وحسابات النتائج.

حسب النظام المحاسبي المالي فانه تم تعريف الميزانية كما يلي:" تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الاصول ز عناصر الخصوم، ويرز عرض الاصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية."

إذا وحسب النظام المحاسبي المالي فالميزانية هي قائمة تبين لنا عناصر الاصول والخصوم حيث أن الاصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم فحسب درجة استحقاقها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية.

ويمكن توضيح كتل الميزانية المالية المختصرة في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: الميزانية المختصرة

الأصول الثابتة **الاصول غ الجارية**		**الأموال الدائمة** - **رؤوس الأموال الخاصة؛** - **الخصوم غير الجارية**
الاصول المتداولة **(الاصول الجارية)** **-المخزونات؛** **- المدينون أقل من سنة؛** **- المتاحات**	رأس المال العامل سيولة **FRL**	- **الخصوم الجارية** - **الديون أقل من سنة.**

ثانيا حسابات النتائج:

- **تعريف حساب النتائج:** كشف يظهر ايرادات الوحدة الاقتصادية ومكوناتها ومقدارها وكذلك المصاريف و التي ساهمت في تحقيق تلك الايرادات، وذلك عن فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة مالية فحساب النتائج يعتبر أكثر القوائم أهمية ويتم فيها التقرير عن نتائج الأعمال للمشروع وتبيان قدرته الكسبية عن تلك الفترة.

حسب النظام المحاسبي المالي فان حساب النتائج يعرف على أنه: " بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السن المالية و لا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة) ".

البيان	ملاحظة	N	N-1
- المبيعات و المنتجات الملحقة - تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والجاري تصنيعها - الإنتاج المثبت - إعانات الاستغلال		70 72 73 74	
"1 " إنتاج السنة المالية			
- المشتريات المستهلكة - الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى		60 61 و 62	
"2" استهلاك السنة المالية			
"3" القيمة المضافة = 1-2			
- أعباء المستخدمين - الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		63 64	
"4" اجمال فائض الاستغلال			

– المنتجات العملياتية الاخرى – الاعباء العملياتية الاخرى – مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة – استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات		75 65 68 78	
" 5" النتيجة العملياتية			
- المنتجات المالية - الاعباء المالية		76 66	
"6" النتيجة المالية			
- المنتجات المالية - الاعباء المالية		76 66	
"7" النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) على النتائج العادية			
"8" النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
- عناصر غير عادية (منتجات) يجب تبيانها - عناصر غير عادية (أعباء) يجب تبيانها		77 67	
"9" النتيجة غير العادية			
"10" صافي نتيجة السنة المالية			

الميزانية الوظيفية

الميزانية المالية هي الميزانية التي تقيم فيها الاصول والخصوم بالقيمة السوقية "العادلة" الحالية وترتب حسب درجتي السيولة والاستحقاق وهي تهدف إلى هدفين اساسيين هما:

- تقييم ثروة المؤسسة
- –تقدير خطر الافلاس في المدى القصير.

ويمكن توضيح كتل الميزانية المالية المختصرة في الشكل التالي:

الشكل رقم2 كتل الميزانية المالية المختصرة " ب"

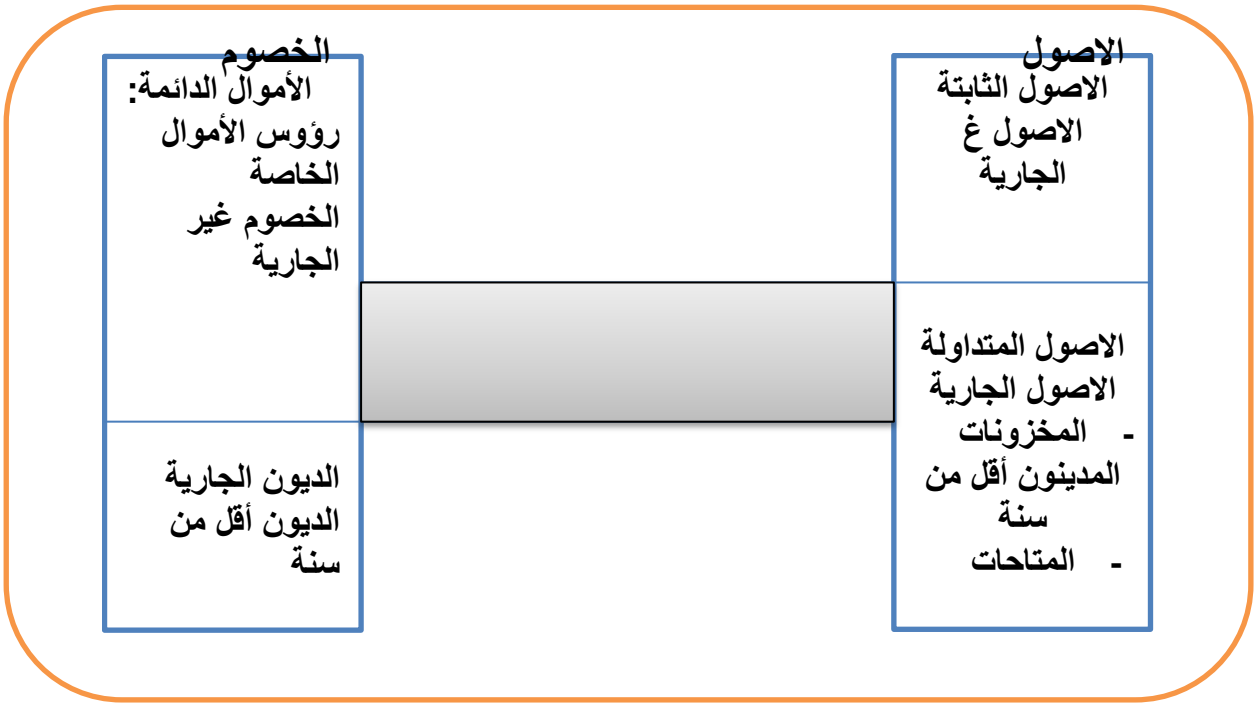

2- تعريف الميزانية الوظيفية: يمكن تعريفها علة انها:" ميزانية تعد على أساس التمييز بين الدورات الطويلة (التمويل و الاستثمار) و الدورة القصيرة (الاستغلال)."

فالميزانية الوظيفية هي اداة للتحليل المالي حيث:

- تقيم فيها الموارد والاستخدامات بالقيمة الاصلية؛
- ترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورتي التمويل والاستثمار والاستغلال.

الشكل رقم 03: دورتي التمويل والاستثمار والاستغلال:

الدورة القصيرة " دورة الاستغلال للمؤسسة التجارية"	الدورة الطويلة " الاستثمار و التمويل "
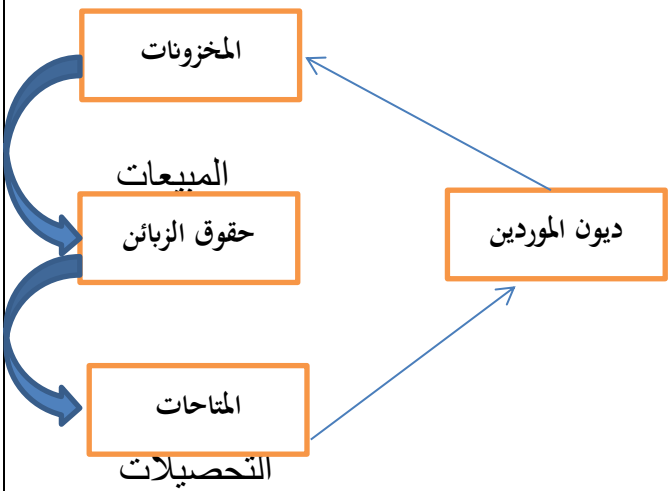	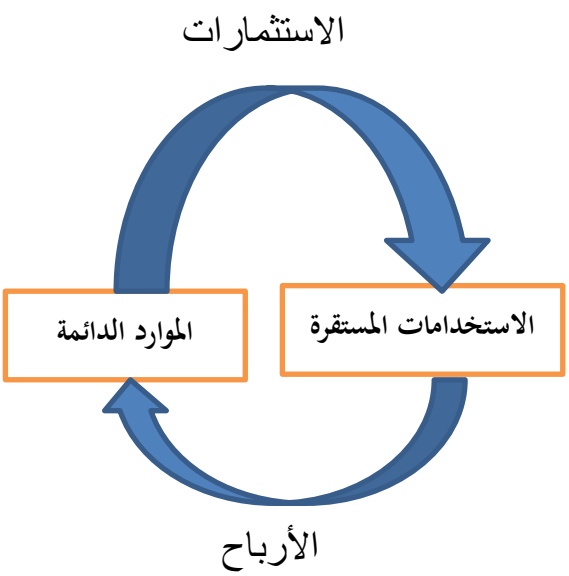

الفرق بين الميزانية المالية والميزانية الوظيفية: يتمثل في النقاط التالية:

- **طبيعة المحلل**: " توفر المعلومة": الميزانية المالية هي تحليل خارجي تقوم به أساسا البنوك أو الموردون أما الميزانية الوظيفية فهو تحليل داخلي خاص بالمؤسسة.
- **الغرض من التحليل**: يتم إعداد الميزانية المالية بغرض التأكد من امكانية المؤسسة على تسديد ديونها في حالة توقف نشاطها أما الميزانية الوظيفية فتعد للتأكد من حالة المؤسسة على اساس استمرارية نشاطها

- **بنود الميزانية:** يتم تنظيم بنود الميزانية الوظيفية على اساس التخصص في وظائف المؤسسة " الاستثمار، التمويل" بينما في الميزانية المالية تنظم على أساس مدة الاستحقاق الموارد و الاصول الاكثر من سنة والاقل من سنة.

الجدول رقم 01: الانتقال من الميزانية المالية إلى الميزانية الوظيفية:

جانب الاصول	
كتل الميزانية الوظيفية	**عناصر الميزانية المالية**
الاستخدامات المستقرة (الثابتة) **Es**	مجموع الاصول غير الجارية
-الاستخدامات المتداولة	مجموع الاصول الجارية
استخدامات الاستغلال **Eex**	مجموع الاصول الجارية و المرتبطة بالنشاط العادي (المخزونات، الزبائن و الحسابات الملحقة،...الخ).
استخدامات خارج الاستغلال **Ehex**	مجموع الاصول الجارية و المرتبطة بالنشاط غير العادي للمؤسسة (القيم المنقولة للتوظيف، الاعباء المقيدة سلفا التي لا تتعلق بالنشاط العادي،...الخ).
استخدامات الخزينة **Et**	مجموع النقديات (البنك، الحسابات الجارية، الصندوق).
جانب الخصوم	
كتل الميزانية الوظيفية	**عناصر الميزانية المالية**

الموارد الدائمة (الثابتة) **Rd**	الأموال الدائمة
الموارد الخاصة	مجموع رؤوس الأموال الخاصة + الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة (المتعلقة بالأصول).
الديون المالية	مجموع الخصوم غير الجارية (اقتراض المؤسسة لدى مؤسسات القرض – ديون طويلة ومتوسطة الاجل-)
موارد الاستغلال Rex	**مجموع الخصوم الجارية**
موارد الاستغلال	مجموع الديون غير المالية المتربطة بالنشاط العادي (موردو المخزونات، الضرائب على رقم العمال،..)
موارد خارج الاستغلال **Rhex**	مجموع الديون غير المالية المتربطة بالنشاط غير العادي (الضرائب على النتائج، فوائد على القروض،....)
موارد الخزينة Rt	**السحب على المكشوف(المساهمات البنكية الجارية)**

ملاحظة:

- كل المبالغ في الميزانية الوظيفية تؤخذ بالمبالغ الاجمالية.
- يضاف مجموع الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة إلى الموارد الخاصة في جانب الخصوم من أجل التوازن بين جانب الاصول و الخصوم.

كيفية اعادة ترتيب عناصر من داخل وخارج الميزانية

أولا: كيفية اعادة ترتيب عناصر من داخل الميزانية

الاهتلاكات والمؤونات: يتم تقييم الاستخدامات حسب قيمتها الاجمالية(الأصلية)، أما فيما يخص الاهتلاكات والمؤونات فيتم تحويلها إلى الموارد الدائمة حيث تضاف إلى الاموال الخاصة فهي تمثل أموال مدخرة لذلك تعتبر كمصدر للتمويل الذاتي يستخدم في تجديد الاستثمارات وتغطية الخسائر المحتملة، وبالتالي تعالج الاهتلاكات والمؤونات كما يلي:

- اهتلاكات التثبيتات تضاف إلى الاموال الخاصة؛
- مؤونات المخزونات تضاف إلى الاموال الخاصة؛
- مؤونات الزبائن تضاف للأموال الخاصة؛
- مؤونات سندات المساهمة وسندات التوظيف تضاف إلى الأموال الخاصة.

التسبيقات على الاستثمارات: تضم ضمن الاستخدامات المستقرة.

راس المال غير المطلوب: يضم إلى الحقوق خارج الاستغلال.

فوارق تحويل الأصول: تحذف فوارق تحويل الاصول وتضم إلى الحقوق الخاصة بها والتي تسترجع قيمتها الاصلية أي تضم إلى حقوق الاستغلال.

الارباح الموزعة على الشركاء: تعتبر في العادة ديون جارية (خرج الاستغلال) تدفع في الاجل القصير ولكن في بعض الاحيان يبقيها المساهمون تحت تصرف المؤسسة لمدة طويلة تفوق السنة من اجل توفير

مورد إضافي للمؤسسة تمول به استخداماتها طويلة الأجل وفي هذه الحالة يظهر حساب الشركاء مع الديون المالية.

أقساط القروض المنتظر تسديدها و التثبيتات المالية المنتظر تحصيلها: بالنسبة لأقساط القروض التي يحين موعد سدادها في الأجل القصير تعالج كما يلي:

- ❖ يتم طرحها من الديون المالية؛
- ❖ وتضاف للموارد خارج الاستغلال.

أما فيا يتعلق بالتثبيتات المنتظر تحولها إلى سيولة في الأجل القصير فبتم معالجتها كما يلي:

- ❖ يتم طرحها من التثبيتات المالية
- ❖ تضاف إلى الاستخدامات خارج الاستغلال.

ثانيا: كيفية اعادة ترتيب عناصر من خارج الميزانية

التمويل الايجاري: الوسائل المستعمل من قبل المؤسسة والممولة عن طريق عقد تمويل ايجاري كانت لا تظهر في الميزانية المحاسبية للمؤسسة وذلك حسب PCN لأنها لا تعتبر ملكها طول مدة عقد التمويل الايجاري، في حين هذه الوسائل تم ادماجها في الميزانية المحاسبية حسب SCF وتظهر كذلك في الميزانية الوظيفية كونها ضرورية لسير نشاط المؤسسة، فالتمويل الايجاري يعبر وسيلة للتمويل تعوض الاقتراض التقليدي و يتم ادماج عقد التمويل الايجاري في الميزانية الوظيفية على الشكل التالي:

- ❖ القيمة الاصلية للأصل يتم اضافتها إلى الاستخدامات المستقرة؛
- ❖ ما يقابل الاهتلاك المتراكم المحسوب يتم اضافته إلى الموارد الخاصة الدائمة؛
- ❖ ما يقابل الجزء غير المهتلك يتم اضافته إلى الديون المالية طويلة الأجل.

يسجل عقد الايجار التمويلي في الاصول ويجعل احدى حسابات القيم الثابتة مدينا(حساب فرعي 21) ويقابله في الخصوم حساب الديون الخاص بهذا العقد (حساب 167 ديون على عقود الايجار التمويلية مدينا بمبلغ السداد وكذلك حساب مصاريف المالية يجعل مدينا، أو يسجل مثل عملية الشراء على الحساب).

الاوراق التجارية المخصومة وغير المحصلة: عندما تكون المؤسسة في حاجة إلى سيولة يمكن لها خصم الاوراق التجارية للتي تمتلكها تجاه الزبائن لدى البنك قبل موعد تحصيلها، ومنه تعتبر حقا تم التخلي عنه والحقوق التي تم التخلي عنها تختفي من الميزانية ولكن المؤسسة تبقى ملزمة بتعويض البنك في حالة افلاس الزبون، و عليه يتم معالجة الاوراق المخصومة غير المحصلة كما يلي:

- ❖ تضاف قيمة الاوراق المخصومة إلى الاصول الجارية ضمن الموارد الاستغلال /ح الزبائن؛
- ❖ وتضاف قيمة الأوراق المخصومة كذلك إلى الخصوم الجارية ضمن الاعتمادات الجارية للبنك.

ومنه فالأوراق التجارية المخصومة قبل موعد استحقاقها تضاف إلى حساب الزبائن ضمن حقوق الاستغلال و بالمقابل ترتفع قيمة السلفات البنكية في جانب الخصوم بنفس المبلغ.

خطوات التسيير المالي

خطوات التسيير المالي	مثال: دراسة ملف قرض

1- تحديد الهدف من عملية التحليل:	
- تمهيدا لاتخاذ القرار؛ - حل مشكلة معينة؛ - تشخيص الوضع المالي،	يحتاج البنك المقرض لتشخيص خزينة مؤسسة مقترضة للوقوف على ملاءتها المالية قبل اتخاذ قرار منح أو عدم منح القرض

2- اختيار منهج التحليل المناسب:	
• تحليل السيولة و الاستحقاق و النسب المالية؛ • تحليل المعادلة الاساسية للخزينة؛ • تحليل جدول تدفقات الخزينة؛ • تحليل حسابات النتيجة.	• تشخيص قدرة المؤسسة على السداد • تشخيص التوازن المالي؛ • تشخيص الخزينة ومصادر التمويل؛ • تشخيص ربحية المؤسسة و تطور انشطتها.

3- جمع و تشكيل المعطيات:	
- المعطيات المحاسبية • إعادة تبويب، تصنيف ومعالجة المعطيات؛ • اختيار وبناء المؤشرات المناسبة، والمكاملة؛ • إعداد الميزانية، جدول الارصدة الوسيطية للتسيير، الجداول المالية....الخ. **- المعطيات الأخرى:** جمع معلومات عن القطاع؛ المنافسين، السوق، الاعوان الاقتصاديين ومختلف المتعاملين مع المؤسسة.	• اعادة بناء الميزانية تبعا للمنهج المستخدم والهدف من التحليل؛ • استخراج النسب وبناء المؤشرات وادوات التحليل؛ • تحليل الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال و استخراج نسب دوران عناصر الاستغلال؛ • مراجعة التقديرات والدراسات السوقية، وتحليل فرص نجاح المنتجات الأخرى؛ • مراجعة الشكل القانوني وتوافقه مع المصادر التمويلية المتاحة.

4- الحساب: • حساب المؤشرات المالية لعدة سنوات متتالية؛ • اختيار وحدة القياس: مبالغ، نسب مئوية، بالأيام، بأيام من رقم الأعمال....الخ؛ • تقدم كل المؤشرات و الحسابات على شكل جداول.	تقديم المؤشرات المعتمدة في شكل جداول وفق نماذج محددة و تمثلها بيانيا مع مراعاة الوضوح و بساطة الطرح.

5- المعاينة: • معاينة مستوى المؤشرات و تصنيفها تبعا للحالات الممكنة؛ • مقارنة مستوى المؤشرات استنادا إلى المنهج المعتمد: - تحليل تطوري بدلالة الزمن؛ - تحليل مقارن مع المنافسين؛ - تحليل معياري استنادا إلى معادلات معيارية.	• انخفاض في مستوى السيولة لكنه يبقى مقبولا؛ • مستوى مرتفع لنسبة المصاريف المالية إلى رقم الأعمال؛ • آجال تحصيل العملاء مرتفعة؛ • انخفاض معدل دوران المخزون؛ • استقرار معدل الآجال الممنوحة من طرف الموردين.

6- التفسير: • البحث عن الأسباب؛ • وضع الفرضيات و دراسة الارتباطات؛	يعود السبب في انخفاض السيولة إلى منح اجال اطول للعملاء للرفع من رقم الاعمال و مواجهة المنافسين؛ يعود سبب الانخفاض في معدل دوران المخزون إلى اعتماد طرق جديدة لتسيير المخزون؛ ترقب نمو في رقم الأعمال ناتج عن فصيلة النشاط و نجاح المنتجات الجديدة.

7- اعداد ملخص عن تحليل الوضعية المالية: • تقديم نقاط القوة و نقاط الضعف؛ • تلخيص حدود طرقة التحليل المعتمدة وجودة المعطيات المستخدمة.	تلخيص النتائج السابقة وتركيزها مع الاشارة إلى المنهج المتبع.

8- التوصيات و الاقتراحات: دراسة و تقييم الحلول الممكنة و الموازنة بين تكلفة الحلول و امكانية تطبيقها.	قبول ملف القرض مع متابعة القرض الممنوح و اقتراح الحد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه.

9- اتخاذ القرار: اختيار الحل المناسب من بين البدائل المتاحة.	منح القرض

المصدر: إلياس بن ساسي، **التسيير المالي**، الجزء الثاني، دار وائل للنشر و التوزيع، الاردن، 2006، ص45.

نتائج التحليل المالي:

بعد اجراء عملية التحليل المالي و ذلك من خلال الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة و معالجتها باستخدام ادوات مختلفة تصل هذه العملية للنتائج التالية:

1- تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.

2-تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين و المشتركين.

3-تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية.

4-تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة.

5-تحديد الأخطار، الخطر المالي أو خطر الافلاس.

6-اتخاذ القرارات الاستراتيجية لمستقبل المؤسسة، قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الارباح...الخ.

7-إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة محل التحليل.

8-الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية و الإنتاجية و التنموية و التوزيعية للفترة محل التحليل.

9-التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الاخطار المالية التي قد تتعرض لها.

10- تقديم أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة و على المردودية فيها.

11- القيام باتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الارباح أو تغيير رأس المال.

12- وضع النتائج المتوصل اليها كأساس للتقديرات المستقبلية من اجل وضع الميزانيات التقديرية للاستثمارات أو الخزينة، فالتحليل أو التشخيص المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة.

المحور الثاني: تحليل القوائم المالية

ادوات التحليل المالي:

تعرف أدوات التحليل المالي بأنها مجموعة الوسائل والطرق الفنية والاساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المنشأة ونقاط الضعف ونقاط القوة في عملياتها المالية والتشغيلية، والتي تمكنه من اجراء لمقارنات والاستنتاجات الضرورية للتقييم، ويمكن التمييز بين عدة أنواع من أدوات التحليل المالي وهي:

1- تحليل التغير والاتجاه: analyse of change and trend

ويتم تنفيذه من خلال:

أ. التحليل الرأسي (التوزيع النسبي): vertical analyse

ب. التحليل الأفقي Horizontal analyse

2- تحليل النسب المحاسبية: Analyse of accounting ratios

3- تحليل نقطة التعادل: Analyse of break Even point

أولا: تحليل التغير والاتجاه: Analyse of change and trend

يعتمد المحلل المالي على القوائم المالية في اجراء التحليلات المالية اللازمة للخروج بمعلومات تفيد الاطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات، إن مدى سلامة وصحة هذه المعلومات تتوقف على مدى دقة وصحة البيانات الظاهرة في القوائم المالية و كذلك على دقة تصنيف الحسابات الواردة بتلك القوائم.

ويعتبر تحليل التغير والاتجاه الخطوة التحليلية الأولى التي يقوم بها المحلل المالي للقوائم المالية وينفذ هذا التحليل من خلال الشكلين التاليين:

أ. التحليل الرأسي: Vertical Analysis

يعني التحليل الرأسي دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك كن خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية اي إلى مجموع المجموعة التي ينتمي اليها، أو بعبارة أخرى تحويل الأرقام المطلقة الواردة في الميزانية إلى نسب مئوية وهذا يني أن مجموع الميزانية سيتحول إلى رقم مئوي مساوٍ لـ: 100% في كلا الطرفين، اما اذا نسبت العناصر إلى المجموعة التي تنتمي اليها عندئذ يصبح مجموع كل مجموعة مساوٍ لـ: 100%. وعملية نسب العنصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو الى مجموع المجموعة التي ينتمي اليها يعود إلى غاية التحليل فيما اذا كانت موجهة إلى معرفة الوزن النسبي لكل عنصر إلى المجموعة التي ينتمي اليها أم الاثنين معا.

ويمكن استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة الدخل حيث تنسب كل عناصر قائمة الدخل إلى المبيعات أو صافي المبيعات في نفس القائمة كأن تنسب تكلفة المبيعات إلى قيمة المبيعات، ويتميز

التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا « constant» ولا يصبح هذا التحليل مفيدا إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات نفس دلالة، لذلك نجد ان استخدام هذا التحليل بمفرده لا يوفر مؤشرا جيدا على مدى قوة أو ضعف الحالة تحت الدراسة.

ب. التحليل الأفقي Horizontal analysis

التحليل الأفقي يعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات ومنية ولذلك يدعى بالتحليل المتحرك أو الديناميكي « Moving Analysis » وهو أفضل من التحليل الراسي الذي يقتصر على دراسة العناصر التي تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية واحدة وتحليل العلاقات بينها.

والجدير بالذكر هنا ان كلا النوعان يعتبران هامين ووسيلة ضرورية بالنسبة للمحل المالي، بل ويكملان بعضهما البعض. والفائدة الرئيسية للتحليل الأفقي تتركز في معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية ولذلك يسمى هذا التحليل أيضا بتحليل الاتجاه « Trend analysis » ويتم حساب اتجاه التطور وفق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة}}{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس}} \times 100$$

وتدعى معادلة الارقام القياسية.

وناتج هذه المعادلة هو نسبة التغير في كل عنصر بالزيادة والنقصان وهذه الطريقة أفضل من طريقة مقارنة الارقام المطلقة عن كطريق وضع اشارات موجبة وسالبة لأنها اكثر دلالة، ولكي نستطيع دراسة

الاتجاه اي مقارنة قيم العنصر أو توزيعه النسبي في فترة زمنية معينة مع قيمة نفس العنصر أو توزيعه النسبي ولكن في فترة زمنية أخرى سابقة أو لاحقة أو عدة سنوات متتالية، لا بد من اختيار سنة الاساس « **Base year** ».

إن لاختيار سنة الأساس أهمية كبيرة على صحة ودقة دراسة اتجاهات التطور، فعلى سبيل المثال إذا تم اختيار سنة كانت متميزة نتيجة ظروف خاصة مرة بها المنشأة فان نتائج المقارنة سلبية قياسا إلى تلك السنة وسيكون الحكم غير موضوعي على السنة موضوع المقارنة والعكس صحيح.

إذا لا بد عند اختيار سنة الاساس من مراعات الاعتبارات التالية:

- ❖ الابتعاد عن التحيز الشخصي: أي أن لا تخضع عملية اختيار سنة الاساس للاعتبار الشخصي.
- ❖ ان لا تكون سنة الاساس متقادمة أو بعيدة: خاصة وان عالمنا يتميز بسرعة التغير و التطور في الظروف الإقتصادية أو طرق الإنتاج أو الاذواق.
- ❖ اختيار سنة اساس تتصف بأنها طبيعية، أي لم يمر عليها ظروف استثنائية سواء ايجابية أو سلبية.
- ❖ ويمكننا تجاوز هذه المشكلة إن وجدت بجعل سنة الاساس مكونة من متوسط بيانات عدة سنوات.

2- تحليل النسب المحاسبية:Analyse of accounting ratios

النسب هي أداة شائعة الاستخدام في مجال تحليل القوائم المالية، حيث تدرس علاقات وتقدم معلومات ذات ارتباط بالأهداف التي تسعى إدارة المنشأة لتحقيقها كالعمل على تحقيق أعلى عائد على الأموال المستثمرة وضمان سيولة المنشأة وسداد الالتزامات في تاريخ استحقاقها...إلخ.

وتظهر اهمية النسب في انها اكثر قدرة على التعبير من الارقام المطلقة الواردة في القوائم المالية.

إن اساس اختيار النسب المالية يتوقف بشكل رئيسي على الهدف من التحليل والغاية المعرفية المراد الوصول اليها ومع ذلك لا بد من مراعاة بعض القواعد المهمة عند اختيار النسب منها:

- ❖ أن تكون النسب ذات دلالة واضحة "سهلة التفسير؛
- ❖ أن يكون تفسير التغير فيها سهلا مع امكانية ربط هذا التغير بالمؤثرات المسببة له؛
- ❖ أن يستفاد منها في اتخاذ القرارات أو تعديلها؛
- ❖ أن تكون سهلة الاستخراج؛
- ❖ أن تمكن من الاستفادة منها بأسرع ما يمكن.

إن القدرة على الاستفادة من النسب المالية لتقويم أداء المنشأة وكفاءة إدارتها يتوقف على:

- ❖ مهارة المحلل وخبرته؛
- ❖ وجود الكفاءات المحاسبية في المنشأة التي تؤمن البيانات الضرورية لاستخراج النسب المطلوبة وبدقة؛
- ❖ المهارة في إعداد النسب والمؤشرات القياسية الفعلية والمعيارية من أجل المقارنة.

3- تحليل نقطة التعادل:

نقطة التعادل تبحث في اكم البيع اللازم لتغطية جميع التكاليف، وبالتالي لا تتحمل المنشأة أية خسارة، أي تحديد الكمية الأقل من المبيعات اللازمة لتلافي الخسارة في أية بضاعة منتجة، ويستخدم مفهوم تحليل نقطة التعادل من قبل مدراء الإنتاج وكذلك عناصر المحاسبة الادارية من خلال تقسيم تكاليف الإنتاج إلى

قسمين: تكاليف متغيرة (تلك التكاليف التي تتغير وفقا لتغير القيم المنتجة)، والقسم الثاني هي تكاليف ثابتة (التكاليف التي ليس لها علاقة مباشرة بالقيم المنتجة).

يستخدم تحليل نقطة التعادل في الاجابة و تفسير الكثير من الاسئلة منها:

- ❖ تفسر وتشرح العلاقة بين التكلفة وحجم الإنتاج و بالتالي قيمة الدخل المتوقع؛
- ❖ بيان تأثير التكاليف الثابتة و المتغيرة و كذلك الأسعار على مستويات الربح؛
- ❖ تستخدم في وضع الميزانيات التقديرية؛
- ❖ اتخاذ القرارات فيما يخص عمليات الشراء و البيع؛
- ❖ اتخاذ القرارات فيما يخص عمليات التوسع في المشاريع القائمة؛
- ❖ اتخاذ القرارات فيما يخص وقف بعض خطوات الإنتاج التي تدر ربحا قليلا.

المحور الثالث: دراسة الميزانية : دراسة التوازنات باستخدام المؤشرات والنسب المالية

الفرع الأول: دراسة التوازن المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

على المسير المالي أن يوازن بين هدفين رئيسيين وأساسيين هما: هدف السيولة وهدف الربحية، وأن احتفاظ المؤسسة بسيولة كافية لمواجه التزامات المؤسسة يؤدي إلى تدنية المخاطر التي تعترض المؤسسة ومساهميها، ومن جهة ثانية ينبغي على المسير المالي أن يقوم بكل ما بوسعه لتحقيق أرباح لتنمية ايرادات المساهمين في المؤسسة وذلك عن طريق توجيه السيولة النقدية المتوفرة إلى التوظيفات قصيرة الاجل والاستثمارات طويلة الاجل ، وان استمرار حياة المؤسسة يستلزم التوفيق بين هذين الهدفين المتناقضين.

أولا: مؤشرات التوازن المالي

يعتبر استخراج المؤشرات المالية من أبرز الاهداف التي تقف وراء بناء واعداد الميزانية الوظيفية، فهذه المؤشرات يتم من خلالها قياس درجة تحقق التوازن الماليين واستخراج هذه المؤشرات من خلال الانطلاق من التوازن بين جانب الموارد والاستخدامات:

الأصول = الخصوم

الاستخدامات = الموارد

نقوم بتعويض مكونات كل من الاستخدامات و الموارد نجد:

الاستخدامات المستقرة + استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال + استخدامات الخزينة = الموارد الدائمة + موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال + موارد الخزينة.

ومنه:

الموارد الدائمة = الاستخدامات المستقرة = (استخدامات الاستغلال – موارد الاستغلال) + (استخدامات خارج الاستغلال – موارد خارج الاستغلال) + (استخدامات الخزينة – موارد الخزينة).

و بالتالي:

رأس المال العامل الصافي الاجمالي FRng =الاحتياج في رأس المال الاجمالي BFRng + الخزينة الصافية TN.

أي أن:

رأس المال العامل الصافي الاجمالي FRng = الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي BFRng + الخزينة الصافية TN.

ومنه نتحصل على المعادلة الاساسية للخزينة و هي:

TN=FRng-BFRng

أ: رأس لمال العامل الصافي الإجمالي FRng

يدعى أيضا " رأس المال العامل الوظيفي FRF" ويمثل ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الاستخدامات المتداولة (استخدامات الاستغلال)، أي انه يمثل فائض الموارد الدائمة بعد تغطيتها بالكامل للاستخدامات المستقرة والموجهة لتمويل الاستخدامات الجارية، حيث يمثل هامش أمان تستعمله المؤسسة لتجاوز حالات بطئ دوران عناصر الاستخدامات الجارية وخاصة المخزونات.

و يتم حساب راس المال العامل الصافي الاجمالي وفقا لمنظورين وهما:

أ. منظور أعلى الميزانية: FRng = Rd – Es

حيث تمثل Rd الموارد الدائمة، وEs الاستخدامات المستقرة.

ب. منظور أسفل الميزانية: FRng = (Eex+Ehex+Et)–(Rex+Rhex+Rt)

رأس المال العامل الصافي الاجمالي = (استخدامات الاستغلال+ استخدامات خارج الاستغلال+ استخدامات الخزينة)–(موارد الاستغلال+ موارد خارج الاستغلال+ موارد الخزينة).

يعبر رأس المال العامل من أسفل الميزانية عن مدى قدرة المؤسسة على تغطية جميع التزاماتها قصيرة الأجل عن طريق أصولها المتداولة (تسديد القروض قصيرة الأجل باستعمال الاصول المتداولة)، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو راس المال العامل.

إن تحليل رأس المال العامل يمكن القيام به من خلال حساب علاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي ومنه تظهر لنا ثلاث فرضيات وهي:

الفرضية الأولى: الأصول المتداولة = الخصوم المتداولة: يمثل حالة التوازن الأدنى، وهو ما يعني ان المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، و هذه الحالة صعبة التحقيق لعدم امكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

الشكل رقم 04: التوازن المالي الأدنى

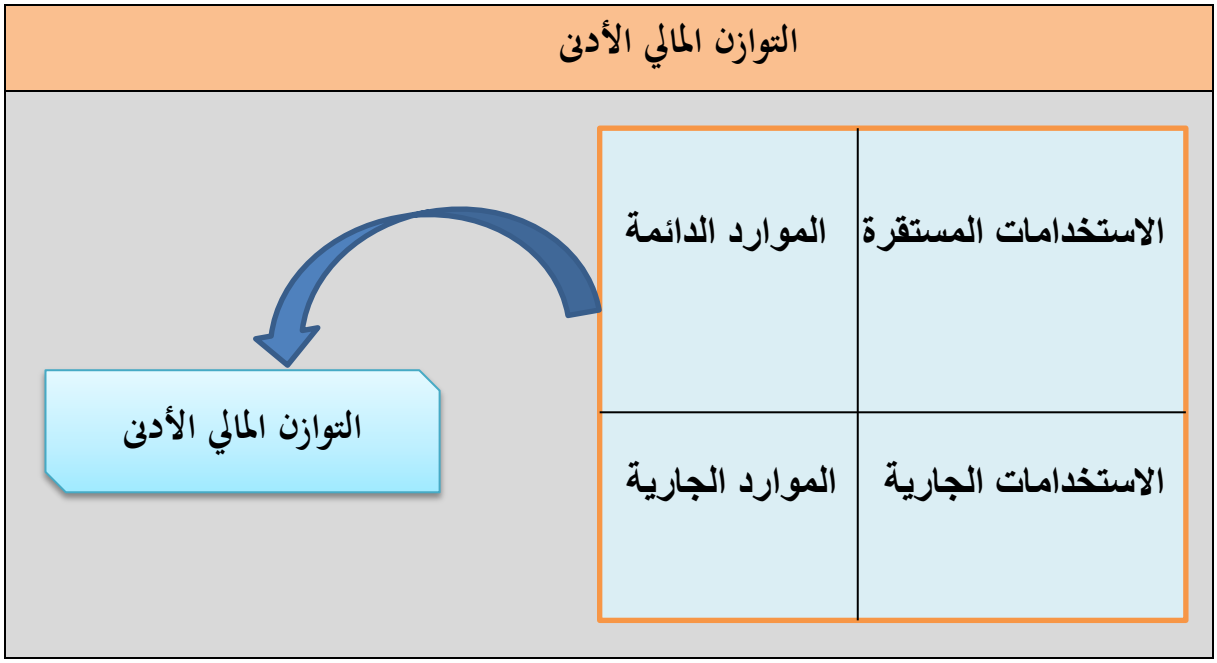

الفرضية الثانية: الأصول المتداولة أكبر من الخصوم المتداولة: وهو ما يعني أن رأس المال الدائم موجب، هذا يدل على وجود فائض في السيولة ف المدى القصير مما يعبر عن قدرة المؤسسة على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها، كما بإمكان المؤسسة في هذه الحالة مواجهة المشاكل غير المتوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

الشكل رقم 05: رأس المال العامل الصافي

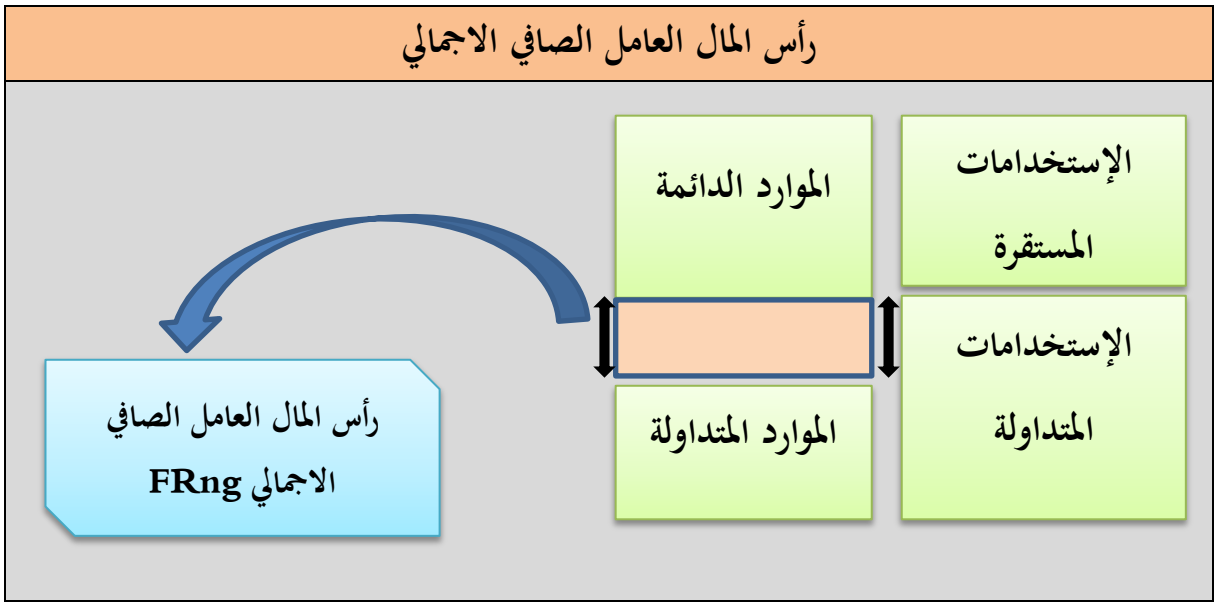

الفرضية الثالثة: الأصول المتداولة أقل من الخصوم المتداولة:

وهو ما يعني أن رأس المال العامل سالب، ما يعني على الارجح أن هذه المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الاجل القصير وهو ما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، الأمر الذي يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، و في المقابل أيضا هذا يدل على أن هناك جزء من الاستثمارات ممول عن طريق الديون القصيرة الاجل وهو توظيف غير سليم لأموال المنشأة.

ب- الاحتياج في رأس المال العامل BFR:

يمثل BFR أجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، حيث ان منح آجال طويلة للعملاء إضافة لمخزون ذو دوران بطيء و ضعف اداء التفاوض التجاري (قبول آجال قصيرة لتسديد الموردين) يتولد عن كل ذلك احتياج مالي للاستغلال يستلزم البحث عن مصادر أخرى لتمويله.

الشكل رقم 06: الاحتياج في رأس المال العامل

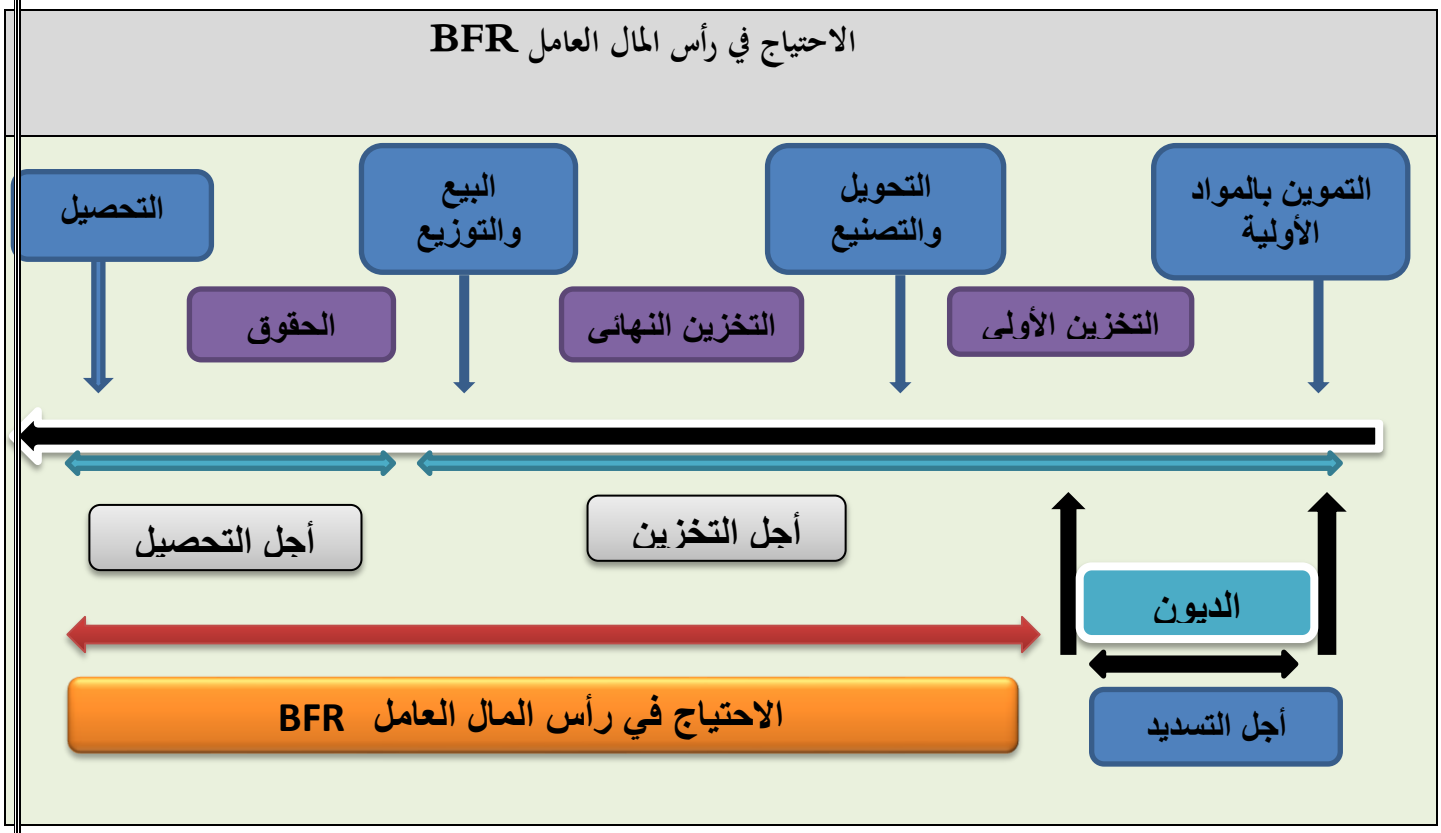

ينقسم الاحتياج في رأس المال إلى:

1- **الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRex** : و يمثل الفرق بين استخدامات الاستغلال و موارد الاستغلال، فكل عناصره تنتمي لدورة الاستغلال سواء كانت موارد أو استخدامات.

$$BFRex=Eex - Rex$$

2- **الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex**: يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية والتي تتميز بالطابع الاستثنائي، و يحسب من خلال الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال.

$$BFRhex=Ehex - Rhex$$

3- **الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي BFRg**: من المعادلتين السابقتين يكون الاحتياج الاجمالي لرأس المال العامل يساوي مجموع احتياجات الاستغلال واحتياجات خارج الاستغلال.

$$BFRg=BFRex + BFRhex$$

ج- الخزينة الصافة TN: **هي** عبارة عن اجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات الصرفية، كما يمكن حسابها عن طريق اجراء الفرق بين رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي، وتعرف أيضا على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها.

إن الخزينة الصافية تتشكل عندما ستخدم رأس المال العامل الصافي الاجمالي في تمويل العجز في احتياجات دورة الاستغلال وغيرها(الاحتياج في رأس المال) ومنه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون

الخزينة موجبة و هي في حالة الفائض في التمويل، و في الحالة الأخرى تكون الخزينة سالبة وهي حالة عجز في التمويل.

TN=Et - Rt

وتحسب الخزينة الصافية بطريقتين هما:

TN= FRng - BFRng

والشكل الموالي يمثل حالة الخزينة:

الشكل رقم 07: حالات الخزينة الصافية

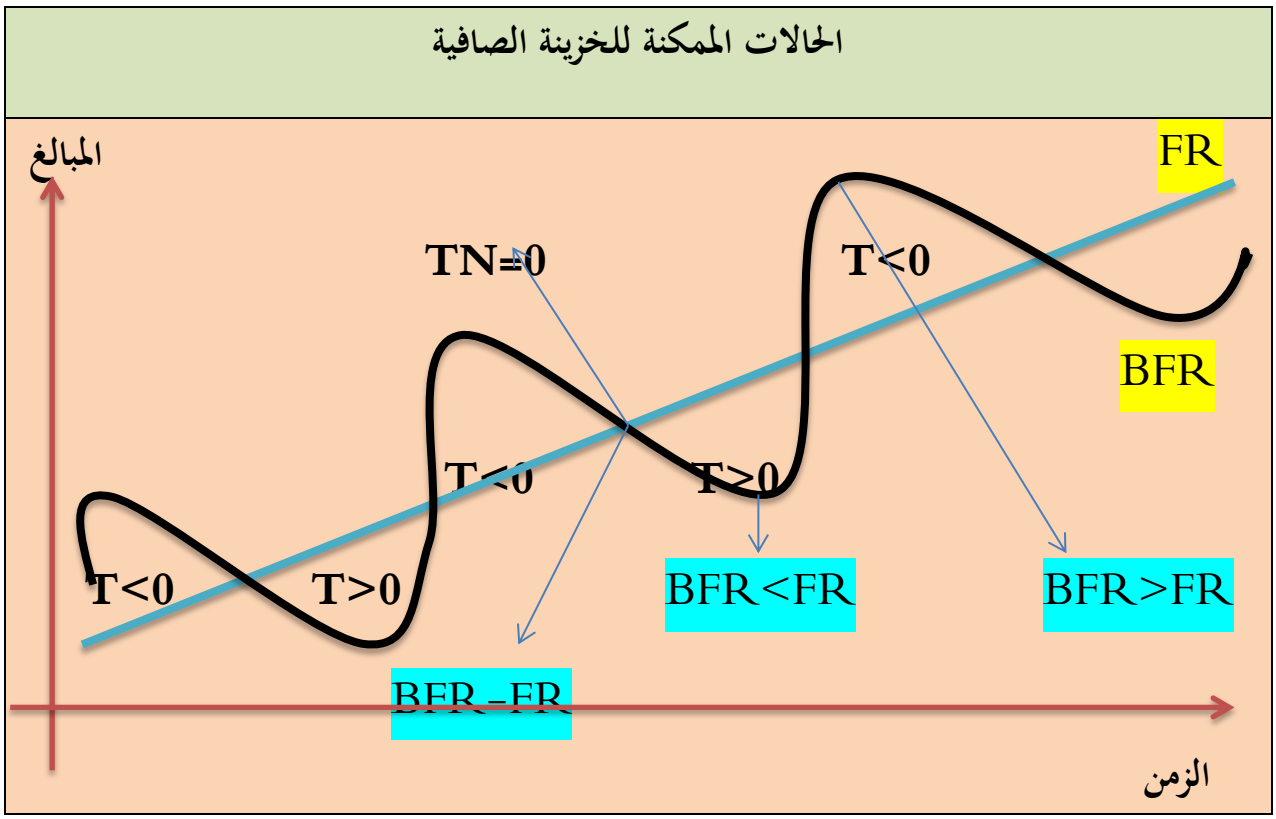

1- إذا كان **BFR<FR** فإن **TN>0**، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، وهو ما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة البديلة الضائعة، لذلك يتوجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد اولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

2- إذا كان **BFR>FR** فإن **TN<0**، المؤسسة هنا في حالة عجز أ أنها غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها وهو ما يطرح اشكال حاد في بعض الحالات ويهدد وجود المؤسسة في حال لم تتخذ

الاجراءات الكفيلة بحله، مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير أو تلجأ إلى الاقتراض من البنوك أو التنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على طاقتها الانتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة لبيع بعض المواد الاولية.

3- إذا كان **BFR=FR** معناه **TN=0**، وهي ما تعرف بالخزينة المثلى، و الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الامكانية المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد و منه التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

ويمكن التأثير على رأس المال العامل في حال كان أكبر من الاحتياج الاجمالي باتخاذ الاجراءات التالية:

بالنسبة لـ: **FR** يمكن العمل على:

- ❖ تخفيض الموارد الدائمة بحيث يمكن تسديد جزء من الديون الطويلة الاجل والمتوسطة .
- ❖ العمل على رفع القيم الثابتة عن طريق شراء استثمارات اضافية ويمكن التأثير على **BFRg** باتخاذ الاجراءات التالية:
- ❖ الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المخزونات أو تقديم تسهيلات للزبائن
- ❖ تخفيض موارد الدورة بتسديد حقوق الموردين.

أما في حالة ما إذا كان رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي وهو ما يعني أن الخزينة سالبة، فالمؤسسة يجب عليها أن تقوم بالإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة.

ثانيا: تشخيص التوازن المالي

تعريف التوازن المالي:

هو الحالة التي يظل معها رصيد النقدية في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل، مع تحقيق اليسر المالي و السيولة للمؤسسة؛

أو هو الكيفية التي تصل بها المؤسسة إلى وضعية مالية تستطيع من خلالها سداد كافة مستحقاتها العاجلة مع عدم ضمان عدم الوقوع في العجز المالي.

شروط التوازن المالي:

من أجل ان يتحقق التوازن المالي حسب التشخيص الوظيفي لا بد أن تتحقق الشروط الثلاث التالية:

الشرط الأول: رأس المال العامل الصافي الاجمالي موجب أي **FRng>0**.

يتحقق هذا الشرط إذا تمكنت المؤسسة من تكوين الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد طويلة ومتوسطة الأجل(رؤوس الأموال الخاصة و الخصوم غير المتداولة بالإضافة إلى مخصصات الاهتلاكات و المؤونات).

الشرط الثاني: أن يغطي رأس المال العامل الصافي الاجمالي الاحتياج في رأس المال العامل أي **FRng<BFRg**.

لا يكفي للمؤسسة أن تحقق رأس مال عامل موجب بل يجب أن يغطي هذا الهامش احتياجات دورة الاستغلال.

الشرط الثالث: خزينة موجبة **TN>0**: يتحقق هذا الشرط بتحقق الشرطين الأول و الثاني، كما يمكن النظر إليه بأن المؤسسة تمكنت من تغطية موارد الخزينة والمتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة و المتمثلة في المتاحات.

ويكمن تشخيص الميزانية الوظيفية في مقارنة المبالغ المحسوبة من أجل التأكد من التوافق بين الموارد التي تحصلت عليها المؤسسة مع مختلف استخداماتها.

1. ففي البداية يتحقق المشخص المالي من أن الاستخدامات المستقرة تمت تغطيتها بموارد دائمة.
2. يوجه المشخص المالي اهتمامه إلى الاحتياج في رأس المال العامل والذي ينقسم إلى احتياج رأس المال العامل للاستغلال (وهو الذي يعرف بالاحتياج في رأس المال العامل الهيكلي) (**BFRex**) واحتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال (**BFRhex**) والذي يعرف بالاحتياج في رأس المال العامل الظرفي، والذي يتعلق بالعناصر غير المتعلقة بنشاط المؤسسة.
3. يحاول المشخص المالي التأكد من أن رأس المال العامل الوظيفي كاف لتغطية الجزء الهيكلي لاحتياج رأس المال العامل(**BFRex**)، أما فيما يتعلق بالتغيرات الظرفية فيمكن امتصاصها بواسطة الخزينة، ومنه نلاحظ انه يمكن ان يكون رصيد الخزينة الصافية في بعض الاحيان **سالبا** وذلك بشرط ان تكون هذه الحالة مؤقتة، ولكن إن استمرت هذه الحالة(**TN** سالبة) فهي تدل على خطورة الوضعية المالية للمؤسسة، اما إذا كانت (**TN**موجبة) بقيمة كبيرة وبشكل مستمر ومتواصل فلا تشكل هذه الوضعية خطرا على المؤسسة ولكنها في المقابل تمثل موارد غير مستغلة بل يتم دفع تكاليف على جزء منها (الديون طويلة الاجل) لذا يجب على المؤسسة ان تقوم باستثمار تلك الأموال.

كيفية علاج الاختلال في التوازن المالي:

من بين النقاط الرئيسية التي يهتم بها المشخص المالي هو أن يغطي رأس المال العامل الوظيفي الجزء الهيكلي من احتياج راس المال العامل، فعندما تمارس المؤسسة أنشطة موسمية (يمكن تشخيص هذه الوضعية بانها غير مقلقة لأنها تكون لفترة قصيرة ثم يعود التوازن المالي)، نلاحظ خلال هذه الحالة ارتفاع في الاحتياج في راس المال العامل الاجمالي أي **BFRng>FRng** وهو ما يؤدي إلى خزينة سالبة، بحيث يسعى المدير المالي للمؤسسة في هذه الحالة إلى الحصول على موارد قصيرة الاجل (خصم اوراق القبض أو اللجوء إلى السحب على المكشوف).

ولكن إذا تواصلت واستمرت وضعية الخزينة السالبة فهذا يبين ان راس المال العامل الوظيفي لم يعد كافيا لتغطية الاحتياج في راس المال العامل، وهو ما يستلزم و يستوجب على المؤسسة:

1. رفع راس المال العامل الوظيفي عن طريق الحصول على قروض طويلة الاجل أو الرفع من راس المال أو التنازل عن الاستثمارات.

2. خفض الاحتياج من راس المال العامل من خلال التفاوض مع الموردين من اجل الحصول على مهلة اطول للتسديد أو التفاوض مع العملاء لمنح مدة أقصر للتحصيل، أو التخفيض من المخزونات.

أما غذا كانت خزينة المؤسسة موجبة بشكل دائم ومستمر فهذا يدل على ان راس المال العامل الوظيفي له قيمة مهمة مقارنة بـ: **BFRg**، وهو ما يطرح مشكلة الربحية لذلك لا بد على المسير المالي ان يقوم بالإجراءات التالية:

1. تخفيض راس المال العامل بواسطة التسديد المسبق للقروض طويلة الاجل أو توزيع الارباح.
2. الزيادة في الاحتياج لراس المال العامل بواسطة التسديد للموردين في اسرع وقت وهو الامر الذي يمكن من الحصول على خصم تعجيل الدفع أو الزيادة في مهلة التحصيل الممنوحة للزبائن وهو الشيء الذي يمكن من اكتساب حصة اكبر في السوق.

الفرع الثاني: دراسة التوازن المالي باستخدام النسب المالية

تمهيد: من أجل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة فان المشخص المالي يستعمل عدة أدوات، من بينها النسب المالية، حث تقوم على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية و التقارير المحاسبية من أجل اعطاء دلالات ذات اهمية على البيانات الواردة في هذه القوائم، ما يتيح تفهم شامل لسيولة المؤسسة، قدرتها على الدفع و درجة فاعليتها في ادارة أصولها.

أولا: تعريف النسب المالية

تعرف النسب المالية على انها تلك العلاقة بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم ي نفس الميزانية أو قيم مشتقة من اكثر من قائمة مالية (الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة)، بحيث تنتج النسب المالية بواسطة قسمة أي عنصر من عناصر القوائم المالية السابقة على عنصر آخر.

وتعرف ايضا على انها دراسة العلاقة بين متغيرين و التي تعطي لنا دلالات وتقدم معلومات تساعد على تشخيص وضعية المؤسسة واتخاذ القرارات المالية المناسبة.

ومن اجل ان تكون النسب ذات دلالة لابد ان تستعمل لمقارنة الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة مع:

1. وضعية سابقة لنفس المؤسسة و مهو ما يعرف بالمعيار التاريخي؛
2. أو تستخدم للمقارنة مع وضعية مالية لمؤسسة أخرى وفق المعيار الصناعي أو المقارن؛
3. أو مع المعايير السائدة و المتعارف عليها في حقل التسيير المالي.

ثانيا أهمية النسب المالية:

يمكن للمسير المالي أن يعتمد على عدد كبير من النسب المالية والتي يمكن تبويبها في العديد من الأقسام الرئيسية و اختيار هذه الاقسام يتوقف على الهدف المرجو من علية التحليل من جهة وانواع البيانات والمعلومات المتاحة من جهة أخرى، فالنسب المالية تكتسي أهمية كبيرة في عملية التحليل المالي لما لها من دور كبير في توضيح الصورة المالية للمؤسسة وذلك من مختلف الجوانب، فهي تستخدم في عملية التحليل والتشخيص والتسيير وعملية تقييم الاداء المالي للمؤسسة في مجالات الربحية والسيولة والملاءة، وايضا مدى كفاءة إدارتها في رسم وتنفيذ سياستها التمويلية والاستثمارية.

والآلية التي يتبعها المسير المالي في استعمال النسب المالية لمؤسسة معينة يتوقف على الاهداف والاغراض المحددة لعملية التحليل وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا على شكل مقارنة داخلية أو خارجية بين عدة مؤسسات.

أنواع النسب المالية:

يكن تقسيم النسب المالية المتعلقة بالميزانية الوظيفية الى المجموعات الرئيسية التالية و التي تضم كل منها عددا من هذه النسب:

أولا: نسب الهيكل المالي:

يهدف استخدام هذه النسب بشكل عام إلى دراسة تكويل استخدامات المؤسسة و الحكم على درجة استقلاليتها المالية ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بالإضافة لفرصها في الحصول على قروض جديدة، وفيما يلي أهم النسب الشائعة الاستعمال بهذا الخصوص:

1. **تمويل الاستخدامات المستقرة:** تبين لنا هذه النسبة مستوى تغطية الاستثمارات الصافية عن طريق الأموال الدائمة، وما تجدر اليه الاشارة هو ان نسبة

$$\textbf{التمويل الدائم} = \frac{\text{أموال دائمة}}{\text{استخدامات مستقرة}}$$

قد تم الغاؤها وتم تعويضها بنسبة تغطية الأموال المستثمرة لأنها تعبر عن تغطية الموارد الدائمة للاستخدامات المستقرة مضافا اليها احتياج راس المال العامل للاستغلال(الهيكلي)، حيث يتم حسابها كما يلي:

$$\textbf{نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة} = \frac{\text{الموارد الدائمة}}{\text{الاستخدامات المستقرة}+\textbf{BFRex}}$$

يجب ان تكون هذه النسبة اكبر من **1**، لأن الاستخدامات المستقرة لابد لها ان تمول بالموارد الدائمة، وايضا بالنسبة لـ **BFRex** المرتبط بشكل عام بهيكل المؤسسة و الذي لا بد أن يتم تمويله بواسطة الموارد الدائمة، حيث أن أغلب المؤسسات تضع نسبة تقترب من الواحد الصحيح كنسبة مرجعية.

2. **الاستقلالية المالية:** تعتبر السياسة المالية للمؤسسة من أبرز العوامل التي يمكن لها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن المالي لها، فإفراط المؤسسة في استعمال في استعمال الديون المالية مؤشر خطير لأنه يؤدي إلى وقوع إلى الوقوع في مشاكل مالية عسيرة وذلك بسبب تزايد المصاريف الثابتة والناجمة عن تسديد القروض والفوائد، لذلك يعتمد المحلل المالي على نسبة الاستدانة من أجل معرفة معدل الاستدانة المالية للمؤسسة والتي تحسب كما يلي:

$$\textbf{نسبة الاستدانة} = \frac{\text{الديون المالية}+\text{موارد الخزينة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

هذه النسبة ينبغي أن لا تتجاوز **1**(الواحد) وذلك من اجل ان تستطيع المؤسسة ان تخدم ديونها، فكلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما تمكنت المؤسسة من ان تتعامل بشكل مرن مع الدائنين سواء عند الاقتراض أو عند تسديد الديون، ولكن اذا كانت هذه النسبة كبيرة وتتجاوز **1** فهذا يعني أن المؤسسة

تعاني من مديونية كبيرة ولا يمكن لها ان تحصل على تمويل اضافي عن طريق الاقتراض إلا بواسطة اعطاء ضمانات.

إن الهدف من هذه القاعدة هو جعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية بمعنى ان لا يفوق جموع ديونها حجم رؤوس الأموال الخاصة، أي أن يكون ملاك المؤسسة مساهمين في احتياجاتها أكثر من مقرضيها، وهو شيء مهم خصوصا إذا ما تعلق الامر بحالات التوقف عن الدفع و العسر المالي وخطر الافلاس، فنلاحظ أنه إذا كان قرار الاستدانة يجعل اموال المقرضين أعلى من مساهمة المالكين فهو قرار غير رشيد من منظور الاستقلالية ولابد أن يعوض بقرار آخر مثل الزيادة في رأس المال للمساهمة أو التخلي عن بعض النشاطات أو التنازل عن بعض الاستثمارات....إلخ.

3. **القدرة على الوفاء بمدة تسديد الديون المالية:** يعتمد المشخص المالي على هذه النسبة من أجل معرفة المدة الزمنية الضرورية لتسديد الديون اللية للمؤسسة وذلك بالاعتماد على ما يعرف بالقدرة على التمويل الذاتي (**CAF**) وهذا على افتراض ان هذا الأخير لا يستخدم الا في خدمة الديون المالية (لاوجود لتوزيع الارباح أو اعادة الاستثمار، بحيث يمكن معرفة مدة تسديد الديون المالية بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{مدة تسديد الديون المالية(القدرة على الوفاء)} = \frac{\text{الديون المالية}}{\text{CAF}}$$

فالمعدل الملائم لهذه النسبة هو **4** وهذا في حالة ما غذا كان متوسط مدة الديون هو **8** وغالبا ما تعبر هذه النسبة عن مدة السداد المتوسط بين المؤسسة ودائنيها، فإذا كانت مثلا **3** فهذا يعني ان المؤسسة تستطيع تغطية مجمل ديونها المالية باستعمال قدرتها على التمويل الذاتي لثلاث سنوات قادمة.

وعدم احترام هذه القاعدة يدل على استمرار المؤسسة في عملية الاستدانة وذلك بغض النظر عن مستوى القدرة على التمويل الذاتي، وهو مؤشر عن زيادة و ارتفاع عدم القدرة على الوفاء ومنه التوقف عن دفع الديون في آجال استحقاقها ومنه زيادة احتمال الوقوع في العسر المالي، فهذه النسبة تعتبر كمؤشر للمقرضين يساعدهم في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسة.

وما تجدر إليه الاشارة إلى أن القدرة على التمويل الذاتي **CAF** يمكن حسابها بواسطة طريقة الجمع أو طريقة الطرح.

أ- **طريقة الجمع: CAF**= نتيجة الدورة+ مصاريف محسوبة – ايرادات محسوبة.

CAF= نتيجة الدورة+ مخصصات الاهتلاك+ المؤونات ونواقص القيمة+ ق م ص للتثبيتات المتنازل عنها – الاسترجاع عن نواقص القيمة و المؤونات – سعر التنازل عن التثبيتات التنازل عنها – القسط المحول من إعانات الاستثمار لنتيجة الدورة.

ب. طريقة الطرح:CAF= الفائض الاجمالي للاستغلال +ايرادات محصلة +مصاريف مسددة.

ثانيا: نسب السيولة:

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تقييم قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها ويكون ذلك بواسطة المقارنة بين مجموع موجوداتها قصيرة الاجل ومجموع التزاماتها قصيرة الاجل، والغرض من حساب نسب السيولة هو الوقوف على قدرة استخدامات المؤسسة المتداولة على مسيرة استحقاقية الديون قصيرة الاجل ضمن الموارد، ويعتبر تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما من أجل تقييم أدائها المالي ومدى استطاعتها مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة وذلك من خلال تحديد ما توفر لديها من نقد

سائل ومن أصول قابلة للتحول إلى نقد في مدة قصيرة وبأقل خسائر مكنة قياسا بتكلفتها، ويعتمد المحلل المالي على حساب النسب التالية:

1.**نسب السيولة العامة(نسبة التداول)**: تعبر هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها الاستخدامات المتداولة تغطية الموارد المتداولة، فكلما زادت هذه النسبة دل لنا ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الاصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\textbf{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الاستخدامات الجارية}}{\text{الموارد الجارية}}$$

هذه النسبة يتعين ان تتجاوز الواحد من اجل تحقيق راس مال عامل صافي موجب، وبالتالي كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما أعطت للمؤسسة هامش للحركة والمناورة، على أن لا يبالغ في قيمتها.

2.**نسبة السيولة السريعة**: تعتبر هذه النسبة أكثر دقة وصدقية في قياس السيولة من نسبة السيولة العامة و ذلك لاقتصارها على الاصول الاكثر سيولة، و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\textbf{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الاستخدامات الجارية} - \text{المخزونات}}{\text{الموارد الجارية}}$$

هذه النسبة تعتبر مؤشرا لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل بواسطة المتاحات النقدية والاستخدامات سريعة التحول إلى نقدية أي حقوق المؤسسة على الغير، في حين تم استثناء المخزونات كونه العنصر الأبطأ في التحول، وعادة ما يفضل ان تكون في المجال بين (0,3 و0,5).

3.**نسبة السيولة الجاهزة (الفورية)**: تعتبر هذه النسبة من أدق النسب التي تبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الاجل وذلك بالإعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط، دون اللجوء

إلى القيم المالية غير الجاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتمويل المخزونات أو الحقوق إلى سيولة جاهزة، وتحسب نسبة السيولة الجاهزة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{استخدامات الخزينة}}{\text{الموارد الجارية}}$$

هذه النسبة يفضل ان تكون محصورة في المجال بين (**0,2 و0,3**).

ما تجدر الاشارة انه من الصعب وجود نسبة معيارية كمقياس للسيولة، ولكن يمكن القول أن معايير السيولة تكون عادة محددة بالنسبة للمؤسسات المالية المصرفية وايضا إلى حد ما للمؤسسات التجارية في حين تكون هذه المعايير منخفضة إلى حد معين بالنسبة للمنشآت في القطاع الصناعي أو في قطاع الخدمات.

ثالثا: نسب النشاط:

تهدف هذه النسب إلى تفسير مكونات الاحتياج في راس المال العامل للاستغلال، بحيث يتم حسابها بالاعتماد على القيم الاجمالية التي تظهر في الميزانية الوظيفية، ويتم التعبير عن هذه النسب في معظم الاحيان بالأيام و المرات، و تعرف ايضا هذه النسب بنسب الانتاجية إذ أن هدفها هو قياس كفاءة وفعالية الادارة في استعمال ما لديها من استثمارات من اجل خلق وتوليد المبيعات.

1.العلاقة بين BFRex و رقم الاعمال: مادام **BFRex** متعلق ومرتبط بنشاط المؤسسة الرئيسي فهو ما يعني انه مرتبط برقم الاعمال فالنسبة التي تبين لنا هذه العلاقة تمكن المحلل المالي من مقارنة حجم الاحتياج في راس المال العامل بمستوى نشاط المؤسسة، أي كم يوما من مبيعات المؤسسة يمثل هذا الاحتياج الهيكلين ويحسب هذا المعدل كما يلي:

$$\text{مدة الاحتياج في راس المال العامل} = \frac{\text{BFRex}}{\text{رقم الاعمال}} \times 360$$

هذه النسبة يمكن مقارنتها مع نسب المؤسسات الاخرى لنفس القطاع أو مع النسب المتحصل عليها في السنوات الماضية، فارتفاع هذه النسب في المؤسسة مقارنة مع السنوات الماضية معناه:

- ❖ زيادة في مدة التخزين أو الزيادة في مهلة التحصيل للزبائن؛
- ❖ أو التخفيض في مدة تسوية ديون الموردين.

2.معدل دوران المخزونات: يشير هذا المعدل إلى عدد مرات استخدام المخزون في عملية خلق المبيعات خلال السنة، وعليه كلما زادت حركة المخزون وسرعته من بداية التخزين إلى عملية خلق المبيعات، كلما ارتفعت قدرة المؤسسة في توليد النقد وتحقيق الارباح.

حيث يمكن حساب معدل دوران المخزونات من خلال العلاقتين التاليتين:

أ. بالنسبة للبضاعة أو المواد الاولية كالتالي:

$$\text{دوران البضاعة/المواد الاولية} = \frac{\text{تكلفة شراء البضاعة أو المواد الاولية}}{\text{متوسط المخزون}}$$

ب. بالنسبة للمنتجات التامة كالتالي:

$$\text{دوران المنتجات التامة} = \frac{\text{تكلفة انتاج المنتجات المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

متوسط المخزون = (مخزون أول مدة + مخزون آخر المدة) ÷2.

اما بالنسبة للمدة المتوسطة التي يتم فيها تخزين المخزونات وذلك قبل ان يتم تصريفها فيتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة دوران المخزون (مدة تصريف المخزون)} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

مدة تحصيل من الزبائن: تعبر هذه النسبة عن المدة المتوسطة لتحصيل الحقوق من الزبائن وتحسب كما يلي:

$$\text{مدة التحصيل} = \frac{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}{\text{رقم الاعمال السنوي الآجل}} \times 360$$

ويقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات المدينة إلى تاريخ تحصيلها، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات المدينة باتجاه التحصيل، تتبع هذه المدة سياسة المؤسسة التجارية في التعامل مع زبائنها وعموما كلما كانت أقل كان ذلك دليلا على ترصيدها السريع لحقوقها من المبيعات الآجلة.

كما يكن حساب معدل دوران الحسابات المدينة (بالمرات خلال السنة) من خلال مقلوب فترة التحصيل، كما توضحه العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{رقم الاعمال السنوي الآجل}}{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}$$

مدة التسديد للموردين: تعبر هذه النسبة عن المدة المتوسطة التي تسدد فيها المؤسسة ديونها اتجاه مورديها وتحسب كما يلي :

$$\text{مدة التسديد} = \frac{\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}}{\text{المشتريات السنوية الآجلة}} \times 360$$

ويقصد بفترة التسديد تلك الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات الدائنة إلى تاريخ تسديدها، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات الدائنة باتجاه الدفع، تتبع هذه المدة بدورها سياسة المؤسسة التجارية في التعامل مع مورديها وعموما كلما كانت اكبر كان ذلك افضل.

كما يمكن حساب معدل دوران الحسابات الدائنة (بالمرات خلال السنة) من خلال مقلوب فترة التسديد، كما توضحه العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المشتريات السنوية الآجلة}}{\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}}$$

كلما كان هذا المعدل اقل كلما دل ذلك على فترة اطول يمنحها الموردون لصالح المؤسسة من اجل تسديد قيمة مشترياتها الآجلة.

والشرط المهم هنا، هو ان تجعل المؤسسة **فترة التسديد اطول من فترة التحصيل** اي أن يكون معدل دوران الحسابات المدينة **اكبر من** معدل دوران الحسابات الدائنة، وهو ما يسمح للمؤسسة بأن تحصل ديونها المستحقة قبل تسديد الديون التي عليها.

رابعا نسب الربحية:

تعبر نسب الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأموال المستثمرة، فهذه النسب تقيس اداء مجمل انشطة المؤسسة وهي تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها ادارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، اما فيما يتعلق المدى الانسب لها فان ذلك يختلف حسب نوع النشاط والقطاع ودرجة المنافسة وغيرها من الشروط، وبالتالي فان تقييم نسب الربحية يستدعي مقترنتها اساسا بالنسب التاريخية لنفس الشركة والشركات المنافسة، وبطبيعة الحال كلما كانت أكبر كلما كان ذلك أفضل ودل على حسن الأداء الاجمالي للمؤسسة. وفيما يلي اهم النسب المستخدمة:

1. **نسبة المردودية التجارية (هامش صافي الربح)**: تقيس هذه النسبة الربح الذي تحقه الشركة مقابل كل دينار من المبيعات ويختلف هامش الربح من قطاع إلى آخر بحسب نوعية النشاط ودرجة المنافسة أو الاحتكار الموجود في ذلك القطاع، وتحسب من خلال العلاقة التالية

$$\text{معدل المردودية التجارية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

2.**معدل المردودية المالية (العائد على حق الملكية)**: تقيس هذه النسبة مقدار ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من اموال المساهمين من ربح صاف، وتعد نسبة مهمة كون احد ابرز أهداف التسيير المالي هو تعظيم ثروة المساهمين و يحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية المالية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

3.**معدل المردودية الاقتصادية (العائد على مجموع الأصول)**: تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار وظفته في استخداماتها، أي ما يعطيه الدينار الواحد من الاستخدامات الثابتة والجارية من نتيجة، لأن العبرة ليست في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول، و يحسب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية الإقتصادية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{مجموع الاستخدامات}} \times 100$$

خامسا: شروط استخدام النسب المالية:

إن الاستفادة من النتائج التي تقدمها النسب المالية يبقى رهن الفهم الجيد والاختيار السليم لهذه النسب من اجل التوصل إلى افضل الحلول، وفيما يلي أهم الشروط التي يتعين على احترامها اثناء استعمال التحليل بالنسب المالية:

1.أن تكون هناك علاقة منطقية بين العناصر التي يركب منها بسط ومقام النسب؛

2.إختيار النسب التي تتفق مع الاهداف التي تهدف لها عملية التحليل المالي؛

3.أن تكون هناك أرقام مرجعية للمقارنة أو نسب معيارية متفق عليها في حقل التحليل المالي؛

4.عدم الإعتماد على نسبة واحدة للحكم على وضعية اداء المؤسسة.

المحور الرابع: دراسة حساب النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظائف

الفرع الأول: دراسة حساب النتائج حسب الطبيعة

تعريف حسابات النتائج:

جدول حسابات النتائج هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتمم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فان كانت الميزانية تعطي وضعية المؤسسة في لحظة معينة عادة سنة مع نهاية دورة معينة فان جدول حسابات النتائج يحلل انشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية، و يبين الجدول مصادر الأموال واستخداماتها، من اين اتت واين صرفت خلال الدورة، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، فجدول حسابات النتائج "يترجم نشاط المؤسسة نشاط المؤسسة خلال دورة معينة، هذا النشاط ينتج رؤوس اموال ويستهلك رؤوس اموال فالإنتاج "الناتج بالتسمية المحاسبية" تطرح منه الاستهلاكات "اعباؤه"، وفي الاخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحا أو خسارة.

الجدول رقم 02: جدول حسابات النتائج:

رقم حساب	البيان	مدين	دائن	الملاحظة	N-1
70	- المبيعات و المنتجات الملحقة		×××		
72	- تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والجاري تصنيعها		×××		
73	- الإنتاج المثبت		×××		
74	- إعانات الاستغلال		×××		
	"1 " إنتاج السنة المالية		×××××		
60	-المشتريات المستهلكة	×××			
61	-الخدمات الخارجية	×××			
62	- الاستهلاكات الاخرى	×××			
	"2" استهلاك السنة المالية	×××			
	"3" القيمة المضافة = 1-2		××		
63	- أعباء المستخدمين	×××			
64	- الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	×××			
	"4" اجمال فائض الاستغلال		××		
75	- المنتجات العملياتية الاخرى		××		
65	- الاعباء العملياتية الاخرى	××			
68	- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	××			
78	- استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات		××		
	" 5" النتيجة العملياتية		××		
76	- المنتجات المالية		××		
66	- الاعباء المالية	××			
	"6" النتيجة المالية		××		

	"7" النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)		××××		
-695 698 -692 693	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) على النتائج العادية	×× ××			
	مجموع ايرادات الانشطة العادية		××		
	مجموع أعباء الانشطة العادية	××			
	"8" النتيجة الصافية للأنشطة العادية		××××		
77 67	- عناصر غير عادية (منتجات) يجب تبيانها - عناصر غير عادية (أعباء) يجب تبيانها				
	"9" النتيجة غير العادية		××××		
	"10" صافي نتيجة السنة المالية		××××		

تحليل عناصر جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

أ-الايرادات:

1- **رقم الاعمال:** عبارة عن الايراد المتأتي من الأنشطة الاساسية للمؤسسة، ويتشكل نتيجة للعلاقة التبادلية مع العملاء في السوق وهو من المصادر الاساسية للايرادات فهو يقيس حجم النشاط في الدورة ووزنها في السوق، وتختلف مكونات رقم الاعمال باختلاف النشاط لذلك يتفرع إلى رقم الاعمال التجاري ورقم الاعمال الصناعي ورقم الاعمال الخدمي.

2- **التغير في المخزون:** يسجل في هذا الحساب كل التغيرات في الإنتاج المخزون و التغيرات في مخزون السلع بحيث يمثل فرق انتاج المخزون الاجمالي و يمكن أن يكون الرصيد مدينا أو دائنا وذلك حسب حركة المخزون من الإنتاج.

3- **الإنتاج المثبت:** يعبر عن قيمة تكاليف الانتاج المتعلقة بالقيم الثابتة، بحيث يتم جعل هذا الحساب دائنا بقيمة تكاليف الإنتاج الخاصة بالقيم الثابتة المادية أو المعنوية المنتجة من قبل المؤسسة ويتم تسجيلها ضمن الاصول غير المتداولة، ويمكن جعل هذا الحساب دائنا بقيمة المصاريف الملحقة كالنقل و التركيب....إلخ.

4- **إعانات الاستغلال:** يبين مبلغ إعانات الاستغلال المحصلة من طرف الغير، و يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة الاعانات المحصلة مقابل جعل حساب الغير أو حساب الخزينة مدينا.

5- **الايرادات العملياتية الأخرى:** تتمثل في مختلف الايرادات الناتجة و الناجمة عن الانشطة العادية للمؤسسة، و يضم هذا الحساب كل من الحسابات التالية: (ح**71**، ح**72**، ح**21**، ح**22**، ح**26**، ح**27**، ح**28**).

6- **الاسترجاع من خسائر القيمة والمؤونات:** وهي الايرادات المتأتية من استعادة خسائر القيمة والمؤونات المثبتة مسبقا.

7- **العناصر غير العادية– الايرادات:** وهي الايرادات المتحصل عنها نتيجة نشاطات غير مرتبطة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة.

8- **الايرادات المالية:** و هي الايرادات المتأتية من الفوائد المحصلة نتيجة حقوق أو قروض ممنوحة ويضم الحسابات التالية: (ح**761**، ح**762**، ح**766**، ح**767**، ح**768**).

ب – الأعباء: يتم تصنيف الاعباء حسب طبيعتها و تكون أرصدة حسابات الاعباء عادة مدينة لأنها تعكس لنا انخفاض الاصول أو ظهور للخصوم.

1- **المشتريات المستهلكة:** ويتمثل في مشتريات البضائع المباعة والمواد الاولية المستهلكة والتموينات الاخرى المستهلكة.

2- **الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى:** يسجل في هذا الحساب مصاريف الايجار والاصلاحات و مصاريف التأمين و الأبحاث و الدراسات بحيث تعتبر كلها مصاريف متعلقة بالخدمات الخارجية، أما الاستهلاكات الأخرى فتضم ضمن حسابات المصاريف الخاصة بالمستخدمين خارج المؤسسة ومصاريف وسيطة ومصاريف الاشهار ومصاريف التنقلات والاستقبال ومصاريف خدمات البنوك والبريد.

3- **أعباء المستخدمين:** يتضمن هذا الحساب المصاريف المتعلقة بالأجور وتضم الاشتراكات الاجتماعية المتربطة بالأجور والمكافآت حسب طبيعتها تسجل في **ح 628** أعباء أخرى لمستخدمين و يجعل مدينا.

4- **الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة:** يتكون هذا الحساب من الضرائب و الرسوم المماثلة المدفوعة للدولة أو الجماعات المحلية لإضافة إلى المدفوعات التي لها طبيعة اقتصادية و اجتماعية.

5- **الأعباء العملياتية الأخرى:** يضم هذا الحساب المصاريف الخاصة بالأنظمة الخاصة ببرامج الإعلام الآلي والعلامات التجاري وضم الحسابات التالية: **ح621، ح622، ح626.**

6- **المخصصات للاهتلاكات والمؤونات:** يتم جعل هذا الحساب مدينا مقابل أن يكون حساب الاهتلاك أو المؤونات أو تدني القيمة المعنية دائنا.

7- **الأعباء المالية:** يتمثل هذا الحساب في أعباء الفوائد وقصص القيمة المتعلق بحقوق سندات المساهمة و الحسابات التالية: **ح667، ح666، ح662، ح668.**

8- **الضرائب على النتائج وما يماثلها:** يسجل في هذا الحساب الضرائب على الارباح المستحقة على عاتق المؤسسة ويجعل هذا الحساب مدينا لها.

9- **العناصر غير العادية – الأعباء:** وهي المصاريف الخاصة بالأنشطة غير العادية أي الأعباء الاستثنائية كالكوارث الطبيعية أو حالات نزع الملكية.

ج- الأرصدة الوسيطية للتسيير:

1- القيمة المضافة للاستغلال: تعبر عن القيمة الاضافية التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الاساسي، وتعرف أيضا بالفرق بين المدخلات المالية المباشرة (انتاج السنة المالية) والمخرجات المالية المباشرة (استهلاك السنة المالية)، وتحسب بالعلاقة التالية:

القيمة المضافة للاستغلال=(حـ70+حـ72+حـ73+حـ74)- (حـ60+حـ61+حـ62)

2- الفائض الاجمالي للاستغلال: يمثل الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الاساسي للمؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية:

فائض الاستغلال الاجمالي= القيم المضافة للاستغلال – حـ63 –حـ64

ويعبر عن القيمة المضافة للاستغلال مطروحا منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.

النتيجة العملياتية: تعبر عن قدرة نشاط المؤسسة على توليد الفائض وتكوين الثروة الاجمالية للمؤسسة، وهي رصيد دورة الاستغلال أي هي الفرق بين ايرادات الاستغلال ومصاريف الاستغلال وتحسب وفق العلاقة التالية:

النتيجة العملياتية= الفائض الاجمالي للاستغلال+ حـ 75 +حـ 78– حـ 65 – حـ 68

3– النتيجة المالية: وهي النتيجة المحققة من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها فهي تمثل الفرق بين الايرادات المالية والاعباء المالية وتحسب وفق العلاقة التالية:

النتيجة المالية = حـ 76 – حـ 66

4– النتيجة العادية قبل الضريبة: وهي عبارة عن مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية وتحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

5– النتيجة الصافية للأنشطة العادية: ويمثل النتيجة العادية بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة بحق النتائج العادية، وتحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية=النتيجة العادية قبل الضريبة– (حـ695 أو حـ 698)–(حـ 692 أوحـ 693).

6– النتيجة غير العادية: وهي عبارة عن الفرق بين الايرادات غير العادية و الاعباء غير العادية، وتحسب بالعلاقة التالية: **النتيجة غير العادية = حـ 77 – حـ 67.**

7– نتيجة السنة المالية الصافية: وهي عبارة عن إجمالي النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية وتحسب بالعلاقة التالية:

نتيجة السنة المالية الصافية= النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية.

الفرع الثاني: دراسة حساب النتائج حسب الوظائف

يصنف النظام المحاسبي المالي الاعباء حسب طبعتها في الصنف6(المشتريات المستهلكة، الخدمات الخارجية، الخدمات الخارجية الاخرى، اعباء المستخدمين...إلخ) من أجل إعداد حساب النتائج حسب الطبيعة.

ومن أجل قياس وتحديد مدى مساهمة المصالح المختلفة للمؤسسة (الشراء، الإنتاج) في تكوين النتائج، يمكن إعادة ترتيب الاعباء حب "الوظائف" أي وفقا لتقسيم مصالح وأنشطة المؤسسة إلى مجموعة أخرى من الأجزاء تمارس انشطة مختلفة تساهم في تحقيق مهام معينة مثل: الشراء، الإنتاج،...الخ.

أولا: حساب النتائج حسب الوظيفة في المؤسسة التجارية

1. الوظائف في المؤسسة التجارية:

وظيفة الشراء: تشمل مجمل المهام المتعلقة بشراء البضائع والتموينات الاخرى...الخ، والتي تحتاجها المؤسسة للقيام بنشاطها الاستغلال العادي.

الوظيفة التجارية: وتشمل كل المهام المتعلقة ببيع البضائع من اعداد الفواتير و تسليم المبيعات للزبائن و الاشهار والبحث عن الزبائن....الخ.

الوظيفة الادارية: وتشمل كل المهام المتعلقة بتسيير المؤسسة والتنسيق بين مختلف وظائفها.

2. جدول اعادة ترتيب الاعباء حسب الوظائف:

الجدول رقم 03: جدول اعادة ترتيب الاعباء حسب الوظائف: يكون شكله كما يلي:

الاعباء حسب الطبيعة	المجموع الموزع	وظيفة الشراء	الوظيفة التجارية	وظيفة الادارة
المجموع				

محتوياته: يحتوي على الاعباء حسب طبيعتها التي يتم اعادة توزيعها على الوظائف، وهي كما يلي:

- الحسابات المتفرع عن الحساب **60** إن وجدت ماعدا الحساب **600** وهي:
  - **602** التموينات الاخرى؛
  - **604** مشتريات الدراسات و الخدمات المؤداة؛
  - **605** مشتريات المعدات والتجهيزات والأشغال؛
  - **607** المشتريات غير المخزنة من المواد و التوريدات؛
  - **608** مصاريف الشراء التابعة.
- الحساب **61** الخدامات الخارجية.
- الحساب **62** الخدامات الخارجية الاخرى.
- الحساب **63** اعباء المستخدمين.
- الحساب **64** الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.
- الحساب **68** المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.

ملاحظة: بالنسبة للحسابات التالية تسجل مباشرة في حساب النتائج حسب الوظيفة ولا يتم اعادة توزيعها وهي:

الحساب **600** مشتريات البضائع المبيعة

الحساب **65** الاعباء العملياتية الاخرى.

الحساب **66** الاعباء المالية.

مثال: قدمت لك مؤسسة "**رحمون**" التجارية من اجل اعداد حساب النتائج حسب الوظيفة للدورة N

جدول اعادة ترتيب الاعباء حسب الوظائف كما يلي:

البيان	المبلغ الموزع	وظيفة الشراء	الوظيفة التجارية	وظيفة الادارة
ح/602 إلى ح/608	400.000	%30	%40	%30
ح61 وح 62	500.000	%40	%40	%20
ح /63	350.000	%40	%20	%40
ح / 64	120.000	%20	%20	%60
ح / 68	210.000	%40	%10	%50

✓ إعداد جدول إعادة ترتيب الاعباء حسب الوظائف.

يتم اعادة توزيع الاعباء حسب الوظائف بالنسبة لمؤسسة "**رحمون**" كما يلي:

البيان	المبلغ الموزع	وظيفة الشراء	الوظيفة التجارية	وظيفة الادارة
ح/602 إلى ح/608	400.000	120.000	160.000	120.000
ح61 وح 62	500.000	200.000	200.000	100.000
ح /63	350.000	140.000	70.000	140.000
ح / 64	120.000	24.000	24.000	72.000
ح / 68	210.000	84.000	21.000	105.000
المجموع	1.580.000	568.000	475.000	537.000

3- حساب النتائج حسب الوظيفة في المؤسسة التجارية

شكله: يكون شكله وفقا للنظام المحاسبي المالي كما يلي:

الجدول رقم 04: حساب النتائج حسب الوظيفة:

البيان	السنة N
رقم الاعمال	
كلفة المبيعات	
هامش الربح الاجمالي	
المنتوجات العملياتية الاخرى	
التكاليف التجارية	
الاعباء الادارية	
الاعباء العملياتية الاخرى	
الاسترجاع عن خسائر القيمة و المؤونات	
النتيجة العملياتية	
المنتوجات المالية	
الاعباء المالية	
النتيجة المالية	
النتيجة العادية قبل الضرائب	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
عناصر غير عادية – منتوجات	
عناصر غير عادية – أعباء	
النتيجة غير العادية	
صافي النتيجة المالية	

يتوافق مع حسابات النتائج حسب الطبيعة.

محتوياته: من أجل تحديد النتيجة العملياتية يجب تحدد ما يلي:

- **كلفة المبيعات**= مشتريات البضائع المبيعة (ح600) +مجموع اعباء وظيفة الشراء (من جدول توزيع الاعباء على الوظائف).
- **التكاليف التجارية**= مجموع اعباء الوظيفة التجارية (من جدول إعادة توزيع الاعباء على الوظائف).
- **الاعباء الادارية**= مجموع اعباء وظيفة الادارة (من جدول اعادة توزيع الاعباء على الوظائف).
- أما باقي محتوياته فهي تؤخذ مباشرة من حسب طبيعتها.

من اجل اعداد حساب النتائج حسب الوظيفة لمؤسسة "رحمون" التجارية قدمت لك حساب النتائج حسب الطبيعة للدورة : N.

البيان	السنة N
المبيعات من البضائع	4.000.000
الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزن	×××××××
الإنتاج المثبت	×××××××
اعانات الاستغلال	××××××
1- انتاج السنة المالية	**4.000.000**
المشتريات المستهلكة	2.000.000
الخدمات الخارجية	500.000
2- استهلاك السنة المالية	**2.500.000**
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	**1.500.000**
أعباء المستخدمين	350.000

الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	120.000
4- اجمالي فائض الاستغلال	**1.030.000**
المنتوجات العملياتية الاخرى	70.000
الاعباء العملياتية الاخرى	80.000
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	210.000
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	××××××
5- النتيجة العملياتية	**810.000**
المنتوجات المالية	**170.000**
الاعباء المالية	**80.000**
6- النتيجة المالية	**90.000**
7- النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)	**900.000**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	**225.000**
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	××××××
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**675.000**
عناصر غير عادية – منتوجات	×××××
عناصر غير عادية – أعباء	×××××
9- النتيجة غير العادية	×××××
10- صافي النتيجة المالية	**675.000**

يتضمن ح60 المشتريات المستهلكة الحساب 600 مشتريات البضائع المبيعة بقيمة:1.600.000دج، الباقي يمثل (ح602الى ح608) التي توزع على الوظائف مع بقية الحسابات.

(ح 601 لا يوجد في المؤسسة التجارية).

❖ إعداد حساب النتائج حسب الوظيفة

بالنسبة لمؤسسة "**رحمون**" يكون حساب النتائج حسب الوظيفة كما يلي:

كلفة المبيعات= ح60+ اعباء وظيفة الشراء= 160.000+568.000= 2.168.000دج

البيان	السنة N
رقم الاعمال	4.000.000
كلفة المبيعات	2.168.000
هامش الربح الاجمالي	**1.832.000**
المنتوجات العملياتية الاخرى	70.000
التكاليف التجارية	475.000
الاعباء الادارية	537.000
الاعباء العملياتية الاخرى	80.000
الاسترجاع عن خسائر القيمة و المؤونات	×××××
النتيجة العملياتية	**810.000**
المنتوجات المالية	170.000
الاعباء المالية	80.000
النتيجة المالية	**90.000**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**900.000**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	225.000
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	×××××
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**675.000**
عناصر غير عادية – منتوجات	××××××
عناصر غير عادية – أعباء	××××××
النتيجة غير العادية	××××××
صافي النتيجة المالية	**675.000**

ثانيا: حساب النتائج حسب الوظيفة في المؤسسة الانتاجية:

الوظائف في المؤسسة الانتاجية:

وظيفة الشراء: تشمل مجمل المهام المتعلقة بشراء المواد الأولية والتموينات الاخرى،....إلخ، والتي تحتاج اليها المؤسسة للقيام بنشاطها الاستغلال العادي والمتمثل في عملية الإنتاج.

وظيفة الإنتاج: تشتمل مجمل المهام المتعلقة بإنتاج المنتجات بداية من استعمال المواد واللوازم وانتهاء بتصنيع المنتجات الموجهة للبيع.

الوظيفة التجارية: لا تختلف عما رأيناه في المؤسسة التجارية.

وظيفة الادارة: لا تختلف عما رأيناه في المؤسسة التجارية.

2- جدول إعادة ترتيب الاعباء حسب الوظائف:

الجدول رقم 05: جدول اعادة ترتيب الاعباء حسب الوظائف : يكون شكله كما يلي:

الاعباء حسب الطبيعة	المجموع الموزع	وظيفة الشراء	وظيفة الإنتاج	الوظيفة التجارية	وظيفة الادارة
المجموع					

محتوياته: يحتوي على نفس الحسابات التي يتم اعادة توزيعها والتي سبق أن رأيناها في المؤسسة التجارية وهي:

- الحسابات: **602، 604، 605، 607، 608.**
- الحسابات: **61، 62، 63، 64، 68.**
- أما بالنسبة للحسابات التي تسجل مباشرة فهي:
- الحساب: **601** المواد الأولية

- الحسابين: 65، و66.

جدول إعادة ترتيب الأعباء حسب الوظائف بالنسبة لمؤسسة "نور" كان كما يلي:

البيان	المجموع الموزع	وظيفة الشراء	وظيفة الانتاج	الوظيفة التجارية	وظيفة الادارة
ح/601 إلى 608	300.000	%20	%40	%20	%20
ح 61 و ح62	600.000	%25	%15	%30	%30
ح 63	800.000	%20	%40	%30	%10
ح 64	200.000	%25	%10	%25	%40
ح 68	900.000	%10	%50	%10	%30

إعداد جدول اعادة ترتيب الاعباء حسب الوظائف لمؤسسة "نور" كما يلي:

البيان	المجموع الموزع	وظيفة الشراء	وظيفة الانتاج	الوظيفة التجارية	وظيفة الادارة
ح/601 إلى 608	300.000	60.000	120.000	60.000	60.000
ح 61 و ح62	600.000	150.000	90.000	180.000	180.000
ح 63	800.000	160.000	320.000	240.000	80.000
ح 64	200.000	50.000	20.000	50.000	80.000
ح 68	900.000	90.000	450.000	90.000	270.000
المجموع	**2.800.000**	**510.000**	**1.000.000**	**620.000**	**670.000**

3- حساب النتائج حسب الوظيفة في المؤسسة الانتاجية

شكله: هو نفس الشكل الذي رأيناه في المؤسسة التجارية.

محتوياته: من أجل تحديد النتيجة العملياتية يجب تحديد ما يلي:

كلفة المبيعات ويتم حسابها في المؤسسة الانتاجية كما يلي:

- **كلفة المبيعات** = تكلفة انتج الفترة – تكلفة انتاج المخزون.

أي كلفة المبيعات= المواد الاولية حـ 601+ مجموع أعباء وظيفة الشراء+ مجموع أعباء وظيفة الإنتاج – تكلفة انتاج المخزون (حـ72).

- **التكاليف التجارية**= مجموع أعباء الوظيفة التجارية.
- **التكاليف الادارية**= مجموع أعباء الوظيفة الادارية.
- اما باقي محتوياته فيتم اخذها مباشرة حسب طبيعتها.

حساب النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة "نور" لصناعة البسة الأطفال للدورة N كما يلي:

البيان	السنة N
رقم الاعمال	7.200.000
الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون	500.000
الإنتاج المثبت	××××
إعانات الاستغلال	××××
1- انتاج السنة المالية	**7.700.000**

المشتريات المستهلكة	3.000.000
الخدمات الخارجية	600.000
2- استهلاك السنة المالية	**3.600.000**
3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)	**4.100.000**
أعباء المستخدمين	800.000
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	200.000
4- اجمالي فائض الاستغلال	**3.100.000**
المنتوجات العملياتية الاخرى	440.000
الاعباء العملياتية الاخرى	(250.000)
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة	(900.000)
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	×××××
5- النتيجة العملياتية	**2.390.000**
المنتوجات المالية	600.000
الاعباء المالية	(750.000)
6- النتيجة المالية	**150.000-**
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	**2.240.000**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية(19%)	425.600
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	×××××

8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**1.814.400**
عناصر غير عادية – منتوجات	××××××
عناصر غير عادية – أعباء	××××××
9- النتيجة غير العادية	××××××
10- صافي النتيجة المالية	**1.814.400**

❖ إعداد حساب النتائج حسب الوظيفة.

يتم حساب النتائج حسب الوظيفة بالنسبة لمؤسسة "نور" كما يلي:

كلفة المبيعات= ح**601**+ أعباء الشراء+ أعباء الإنتاج- الإنتاج المخزن

=500.000 -1.000.000+510.000+2.700.000= **3.710.000**دج.

البيان	السنة N
رقم الاعمال	7.200.000
كلفة المبيعات	3.710.000
هامش الربح الاجمالي	**3.490.000**
المنتوجات العملياتية الاخرى	440.000
التكاليف التجارية	620.000
الاعباء الادارية	670.000
الاعباء العملياتية الاخرى	(250.000)
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	×××××
5- النتيجة العملياتية	**2.390.000**
المنتوجات المالية	600.000
الاعباء المالية	(750.000)

6- النتيجة المالية	**150.000-**
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)	**2.240.000**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية(19%)	425.600
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	×××××
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**1.814.400**
عناصر غير عادية – منتوجات	××××××
عناصر غير عادية – أعباء	××××××
9- النتيجة غير العادية	××××××
10- صافي النتيجة المالية	**1.814.400**

المحور الخامس: الرفع المالي: الرافعة المالية والرافعة التشغيلية

التحليل المالي بالرفع:

قبل تعريف تحليل الرفع، علينا توضيح العلاقة بين تحليل التعادل و تحليل الرفع، فالتعادل يضعنا عند حد مبيعات معين تكون معه الارباح صفرا، ولكن كيف يمكن رفع مقدار الارباح وماهي العوامل التي عندما تتغير ترتفع الارباح، وما هي نسبة التغير في تلك العوامل وكم نسبة ارتفاع الارباح المرافقة لها.

إم العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع الارباح عند نفس الحد من مبيعات التعادل هي نوعان من العوامل، اولاها يتعلق بالتكاليف التي تدفعها المنشأة على المبيعات، ويطلق على هذا النوع الرفع التشغيلين وثانيهما يتعلق بأموال المنشاة المقترضة من الخارج لتمويل مبيعاتها، و يطلب على هذا النوع الرفع المالين وعندما يتعلق ارتفاع الارباح بالنوعين معان يطلق عليه الرفع المشترك.

إن العلاقة بين تحليل الرفع وتحليل التعادل علاقة طردية، وذلك أنه عند درجة الرفع التشغيلي أو الرفع المالي أو الرفع المشترك نلاحظ ارتفاع نقطة التعادل، إذ ان مفهوم الرفع يعني زيادة درجة المخاطرة المرافقة لزيادة الارباح وانخفاض هامش الامان، وهي تتمثل بوضوح ارتفاع نقطة التعادل.

تعريف تحليل الرفع: عبارة عن المدى الذي يمكن به زيادة الارباح في المنشاة نتيجة زيادة التكاليف الثابتة أو أموال الاقتراض ويقسم تحليل الرفع إلى ثلاث أقسام:

- الرفع التشغيلي؛
- الرفع المالي؛
- الرفع المشترك.

الفرع الأول: الرفع التشغيلي:

يعرف الرفع التشغيلي بأنه مدى أو نسبة الزيادة في الارباح نتيجة استخدام التكاليف الثابتة في العمليات.

ونعني بدرجة الرفع التشغيلي (DOL) أنه نسبة الزيادة في الارباح المرافقة لزيادة المبيعات.

طريقة ايجاد درجة الرفع التشغيلي(DOL) :

1. **درجة الرفع التشغيلي=**

$$\frac{\text{نسبة التغير في صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة}}{\text{نسبة التغير في حجم المبيعات}}$$

إن نسبة التغير في عنصر معين =

$$100 \times \frac{\text{المقدار بعد الزيادة} - \text{المقدار قبل الزيادة}}{\text{المقدار قبل بالزيادة}}$$

2. **درجة الرفع التشغيلي:**

$$\frac{\text{كمية المبيعات قبل الزيادة} \times \text{الهامش الايرادي للوحدة}}{\text{كمية المبيعات قبل الزيادة} \times \text{الهامش الايرادي للوحدة}) - \text{التكاليف الثابتة}}$$

حيث:

(الهامش الايرادي للوحدة = سعر بيع الوحدة – تكاليف المتغيرة للوحدة).

3. **درجة الرفع التشغيلي =**

$$\frac{\text{قيمة المبيعات بعد الزيادة} - \text{التكاليف الثابتة}}{\text{صافي الربح قبل الفوائد و الضريبة}(\text{بعد الزيادة})}$$

المثالي التوضيحي التالي يبين كيفية وطريقة ايجاد معدل الرفع التشغيلي من خلال كمية المبيعات ومختلف التكليف.

مثال: سجلت شركة شمس التكاليف المتغير ة التالية عند مستويات الإنتاج المختلفة مع العلم أن التكاليف الثابتة: 30.000دج، وسعر بيع الوحدة 1دج.

المبيعات (ألف وحدة)	10	20	30	40	50	60	70	80	90	100
التكاليف المتغيرة (ألف دينار)	5	10	15	20	25	30	35	40	45	50

نقوم بإيجاد التكاليف الكلية والايرادات الكلية والربح وتكلفة الوحدة الواحدة المتغيرة:

- التكاليف الكلية = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة.
- الايرادات الكلية= المبيعات في سعر البيع.
- الربح =الايرادات الكلية – التكاليف الكلية.
- التكلفة المتغيرة للوحدة= $\frac{\text{التكاليف المتغيرة عند نقطة}}{\text{المبيعات عند نفس النقطة}}$

وبعد تطبيق القوانين نجد:

المبيعات	التكاليف الثابتة	التكاليف المتغيرة	التكاليف الكلية	الايرادات الكلية	الربح
10000.و	30000 دج	5 دج	35000 دج	10000دج	- 25000 دج
20000.و	30000 دج	10 دج	40000 دج	20000 دج	- 20000 دج
30000.و	30000 دج	15 دج	45000 دج	30000 دج	- 15000دج
40000.و	30000 دج	20 دج	50000 دج	40000 دج	- 10000 دج
50000.و	30000 دج	25 دج	55000 دج	50000 دج	- 5000 دج
60000.و	30000 دج	30 دج	60000 دج	60000 دج	00 دج
70000.و	30000 دج	35 دج	65000 دج	70000 دج	5000 دج
80000.و	30000 دج	40 دج	70000 دج	80000 دج	10000 دج
90000.و	30000 دج	45 دج	75000 دج	90000 دج	15000 دج
100000.و	30000 دج	50 دج	80000 دج	100000 دج	20000 دج

الهامش الايرادي للوحدة= ثمن بيع الوحدة – التكلفة المتغيرة للوحدة

أو: $1 - \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{الهامش الايرادي للوحدة}}$

حيث: التكلفة المتغيرة للوحدة= $\frac{\text{التكاليف المتغيرة عند نقطة}}{\text{المبيعات عند نفس النقطة}}$

التكلفة المتغيرة للوحدة $= \frac{5000}{10000} = \frac{10000}{20000} = \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots = \frac{50000}{100000} =$ **0,5دج.**

الهامش الايرادي للوحدة= $1 - 0,5 =$ **0,5دج**

أو: $\mathbf{1 - \frac{50000}{100000}} =$ **0,5دج.**

❖ نجد أن المنشأة عند كمية مبيعات **80000وحدة** تحقق أرباحا بمقدار **10000دج**، فإن زادت المبيعات بنسبة 10%، **جِدْ** معدل الرفع التشغيلي.

الحل:

1. معدل الرفع التشغيلي= $\frac{\text{النسبة المئوية للزيادة في الارباح}}{\text{النسبة المئوية للزيادة في حجم المبيعات}}$

النسبة المئوية للزيادة في الأرباح= $\frac{\text{مقدار الأرباح بعد الزيادة–مقدار الارباح قبل الزيادة}}{\text{مقدار الارباح قبل الزيادة}} \times 100$.

مقدار الارباح بعد الزيادة = الايرادات الكلية – التكاليف الكلية.

(بعد زيادة الوحدات المباعة من 80000وحدة إلى 88000وحدة).

الايرادات الكلية= 88000 × 1دج = 88000دج.

التكاليف الثابتة= 30000دج.

التكاليف المتغيرة = 88000 × 0,5= 44000دج.

التكاليف الكلية= 30000دج+ 44000دج= 74000دج.

مقدار الأرباح بعد الزيادة= 88000دج – 74000دج=14000دج.

النسبة المئوية للزيادة في الأرباح= $\frac{10000-14000}{10000}$×100%= 40%.

معدل الرفع التشغيلي= $\frac{\%40}{\%10}$ =**4مرات**.

وهذا يعني انه عند تلك النقطة من المبيعات تكون الزيادة في الارباح **أربعة** أضعاف الزيادة في حجم المبيعات.

2. درجة الرفع التشغيلي= $\frac{\text{كمية المبيعات قبل الزيادة×الهامش الايرادي للوحدة}}{\text{(كمية المبيعات قبل الزيادة×الهامش الايرادي للوحدة)–التكاليف الثابتة}}$

معدل الرفع التشغيلي= $\frac{0,5\times80000}{30000-(0,5\times80000)}$ = $\frac{40000}{10000}$ = **4 مرات**.

3. معدل الرفع التشغيلي = $\frac{\text{قيمة المبيعات بعد الزيادة–التكاليف الثابتة}}{\text{صافي الربح قبل الفوائد و الضريبة(بعد الزيادة)}}$

معدل الرفع التشغيلي= $\frac{30000-88000}{14000}$=$\frac{58000}{14000}$ = **4,1 مرة**.

❖ **العوامل المؤثرة في درجة الرفع التشغيلي:**

تتغير درجة الرفع التشغيلي عند نقطة ما بتغير واحد أو أكثر من العوامل التالية:

- ✓ سعر بيع الوحدة؛
- ✓ التكاليف المتغير للوحدة؛
- ✓ التكاليف الثابتة.

الفرع الثاني: الرفع المالي DFL

يعرف الرفع المالي بانه مدى أو نسبة الزيادة في الارباح نتيجة استخدام اموال الغير (الاقتراض) في عمليات المنشأة من أجل تمويل الاحتياجات المالية في المنشأة.

وتزداد درجة الرفع المالي كلما ازداد اعتماد المنشأة على استخدام اموال الغير (الاقتراض) لتمويل رأسمالها المستثمر من أجل تحقيق دخل مرتفع بأصحاب المنشأة أو مساهميها.

مؤشرات ارتفاع درجة الرفع المالي DFL:

1. الزيادة في الدخل المتحقق لأصحاب المنشأة أو مساهميها نتيجة المتاجرة بأموال الغير.
2. زيادة العائد المتحقق من استخدام اموال الغير (الاقتراض) عن فائدة ذلك الاقتراض.
3. زيادة معدل العائد على حقوق المساهمين عن معدل الفائدة المدفوعة.
4. زيادة معدل العائد على الاستثمار عن واحد صحيح.

تعرف درجة الرفع المالي **DFL** بانها مقدار التغير في عائد السهم العادي إلى التغير في الارباح قبل الفائدة و الضريبة.

طرق ايجاد درجة الرفع المالي DFL:

1. درجة الرفع المالي = نسبة التغير في عائد السهم العادي / نسبة التغير في صافي الربح قبل الفائدة والضريبة

2. درجة الرفع المالي = صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / صافي الربح قبل الضريبة

مثال:

منشأة مجمل موجوداتها **15000دج** وصافي الربح قبل الفائدة و الضريبة **5000دج**، وتدفع ضريبة مقدارها **30%**، وفائدة **10%**.

أوجد ما يلي:

- معدل الرفع المالي بحسب المعطيات السابقة.
- معدل الرفع المالي بالنسب إذا علمت ان صافي الربح قبل الفائدة والضريبة زاد إلى **6000دج**.

الحل:

1. معدل الرفع المالي = صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / صافي الربح قبل الضريبة

صافي الربح قبل الضريبة= صافي الربح قبل الفائدة والضريبة– الفائدة المدفوعة.

الفائدة المدفوعة= 5000دج× 0,1= **500دج**.

صافي الربح قبل الضريبة= 5000دج- 500دج = **4500دج**.

معدل الرفع المالي = $\frac{5000\text{دج}}{4500\text{دج}}$ **= 1,1 مرة.**

2. معدل الرفع المالي= $\frac{\text{نسبة التغير في عائد السهم العادي}}{\text{نسبة التغير في صافي الربح قبل الفائدة والضريبة}}$

نسبة التغير في عائد السهم العادي= $\frac{\text{عائد السهم بعد الزيادة}-\text{عائد السهم قبل الزيادة}}{\text{عائدالسهم قبل الزيادة}}\times 100$.

✓ عائد السهم بعد الزيادة= $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}(\text{بعد الزيادة})}{\text{مجمل موجودات المنشأة}}$.

صافي الربح بعد الضريبة(بعد الزيادة)=صافي الربح قبل الفائدة والضريبة (بعد الزيادة)-الفائدة والضريبة

الفائدة المدفوعة= 6000دج× 0,1= 600دج.

الضريبة المدفوعة= 6000دج× 0,3= 1800دج.

صافي الربح بعد الضريبة بعد الزيادة= 6000دج-(600دج+1800دج)= 3600دج.

عائد السهم بعد الزيادة=$\frac{3600\text{دج}}{15000\text{دج}}$ **= 0,24دج.**

✓ عائد السهم قبل الزيادة= $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}(\text{قبل الزيادة})}{\text{مجمل موجودات المنشأة}}$

صافي الربح بعد الضريبة (قبل الزيادة)=صافي الربح قبل الفائدة والضربة (قبل الزيادة)-الفائدة والضريبة

الفائدة المدفوعة= 5000دج× 0,1= 500دج.

الضريبة المدفوعة= 5000دج× 0,3= 1500دج.

صافي الربح بعد الضريبة (قبل الزيادة)= 5000دج-(500دج+1500دج)= 3000دج.

عائد السهم قبل الزيادة= $\frac{3000\text{دج}}{15000\text{دج}}$ **0,2دج**.

نسبة التغير في عائد السهم العادي= $\frac{0,2-0,24}{0,2}\times100\%$= **20%**.

نسبة التغير في صافي الربح قبل الفائدة والضريبة

$$=\frac{\text{الربح قبل الفائدة والضريبة (بعد الزيادة)}-\text{الربح قبل الفائدة والضريبة (قبل الزيادة)}}{\text{قبلالربح الفائدة والضريبة (قبل الزيادة)}}\times100\%.$$

$$\frac{6000\text{دج}-5000\text{دج}}{5000\text{دج}}\times100\%=\textbf{20\%}.$$

معدل الرفع المالي = $\frac{\%20}{\%20}=$ **1**.

وهذا يعني الزيادة في الارباح قبل الفائدة والضريبة تؤدي نفس الزيادة في العائد على حقوق الملاك، عند ذلك المستوى من الاقتراض (الفائدة المدفوعة).

الفرع الثالث: الرفع المشترك

كما علمنا ان المنشأة يمكنها زيادة أو تغيير الرفع التشغيلي عن طريق تغيير مقدار التكاليف المدفوعة، كما يمكن للمنشأة زيادة أو تغيير الرفع المالي عن طريق تغيير مقدار الاقتراض (هيكل رأس المال) وعندما يتم

تغيير هيكل التكاليف وهيكل راس المال (الاقتراض) معا و يؤدي ذلك إلى احداث تغيير في أرباح المنشأة، فإن هذه الحالة تعبر عن حالة الرفع المشترك.

تعريف الرفع المشترك: يعرف الرفع المشترك بأنه مدى أو نسبة الزيادة في الارباح نتيجة استخدام التكاليف الثابتة في العمليات واستخدام اموال الغير في العمليات معا.

العوامل التي تؤدي إلى زيادة درجة الرفع المشترك **DCL** :

1. زيادة نسبة التكاليف الثابتة
2. زيادة الوزن النسبي للديون

طرق ايجاد درجة الرفع المشترك DCL :

1. **درجة الرفع المشترك**= الرفع التشغيلي× الرفع المالي.

$$\text{درجة الرفع المشترك} = \frac{\text{نسبة التغير في صافي الربح قبل الفائدة والضريبة}}{\text{نسبة التغير في حجم.المبيعات}} \times \frac{\text{نسبة التغير في عائد السهم العادي}}{\text{نسبة التغير في صافي الربح قبل الفائدة والضريبة}}$$

$$\text{درجة الرفع المشترك} = \frac{\text{نسبة التغير في عائد السهم العادي}}{\text{نسبة التغير في حجم المبيعات}} .$$

$$\text{2.درجة الرفع المشترك} = \frac{\text{قيمة المبيعات – التكاليف الثابتة}}{\text{صافي الربح قبل الفوائد و الضريبة}} \times \frac{\text{صافي الربح قبل الفائدة والضريبة}}{\text{صافي الربح قبل الفائدة صوالضريبة}}$$

$$\text{درجة الرفع المشترك} = \frac{\text{قيمة المبيعات – التكاليف الثابتة}}{\text{صافي الربح قبل الفوائد و الضريبة}}$$

مثال : منشاة بلغت قيمة مبيعاتها 15000دج، وبلغت تكاليفها الثابتة 5000دج، وصافي الربح قبل الضريبة 2000دج وعندما تتغير المبيعات بنسبة 2% يرافقها تغير في نسبة عائد السهم العادي تقدر بـ 15%.

أوجد درجة الرفع المشترك بالطريقتين.

الحل:

1.درجة الرفع المشترك= $\frac{\text{قيمة المبيعات – التكاليف الثابتة}}{\text{صافي الربح قبل الفوائد و الضريبة}}$

$= \frac{15000 \text{ دج} - 5000 \text{ دج}}{2000 \text{ دج}} =$ **5مرات.**

2. درجة الرفع المشترك= $\frac{\text{نسبة التغير في عائد السهم العادي}}{\text{نسبة التغير في صافي الربح قبل الفائدة والضريبة}}$

$= \frac{\%10}{\%2} =$ **5مرات.**

أنشطة وتمارين محلولة

التمرين الأول: ــ الميزانية المالية ــ

بتاريخ**01** جانفي من سنة **2018** قرر مستثمر انشاء مؤسسة فردية لتوزيع أجهزة الهاتف النقال، حيث قدم لمؤسسته من أمواله الخاصة مبلغ مقداره:**600.000دج**، واقترض من البنك مبلغ:**400.000دج**، استخدم **25%** من المبلغ الاجمالي في شراء محل تجاري، و**25%** الاخرى في شراء معدات مكتب، و**10%**الاخرى في شراء بضائع، واشترى ما قيمته **50.000دج** بضاعة لم يسدد ثمنها (على الحساب) و الباقي أودع **3/4** من المبلغ في البنك و الباقي في الصندوق.

المطلوب: اعداد ميزانية التأسيس.

التمرين الثاني: ــ الميزانية المالية و الميزانية الوظيفية ــ

- إليك البيانات المحاسبية الخاصة بأصول وخصوم إحدى المؤسسات الصناعية في **2017/12/31**.

البنك=**10.000دج**، تركيبات تقنية: ق.إ.ج=**174.300دج**، إ.هـ=**33.015دج**، مواد أولية: ق.إ.ج=**28.400دج**، مؤونة=**700دج**، الزبائن والحسابات الملحقة: ق.إ.ج=**38.200دج**، مؤونة=**2.250دج**، معدات وأدوات ق.إ.ج=**70.900دج**، إ.هـ=**23.750دج**، قيم ثابتة ملموسة قيد الانجاز:**5.000دج**، سندات الفروع=**9.620دج**، معدات النقل ق.إ.ج=**50.325دج**، إ.هـ=**24.000دج**، سندات مساهمة أخرى=**6.000دج**، منتجات تامة الصنع: ق.إ.ج**38.500دج**،

مؤونة=**1.225دج**، حقوق التنازل عن القيم الثابتة=**30.000دج**، الصندوق=**2.500دج**، أراضي:**34.200دج**.

احتياطات=**19.200دج**، أجور و ضرائب واجبة الدفع**8.000دج**، الترحيل من جديد=**405دج**، نتيجة الدورة الصافية=**25.680دج**، مؤونة الاعباء والخسائر=**12.630دج**، قروض بنكية أخرى=**25.200دج**، قروض بنكية=**38.120دج**، رأس المال المدفوع=**190.000دج**، الموردون والحسابات الملحقة=**41.100دج**، ديون أخرى=**18.070دج**، موردو القيم الثابتة=**17.000دج**، الدولة: الضرائب على النتائج=**12.000دج**، الاعانات الجارية للبنك=**2.000دج**، ديون استغلال=**3.600دج**.

المطلوب:

- ❖ اعداد الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي المالي.
- ❖ تحويل الميزانية المالية إلى ميزانية وظيفية.

التمرين الثالث: الميزانية المحاسبية خاصة بمؤسسة حديثة النشأة بعد سنة واحدة من النشاط **2017/12/31**

التثبيتات	**350 345**	**80 765**	**269 580**	**الأموال الدائمة**	**311 235**
التثبيتات الملموسة	**334 725**	**80 765**	**253 960**	**أموال خاصة**	**247 915**
أراضي	34 200	0	34 200	راس مال مدفوع	190 000
تركيبات تقنية	174 300	33 015	141 285	احتياطات	19 200
معدات وادوات	70 900	23 750	47 150	ترحيل من جديد	405
معدات نقل	50 325	24 000	26 325	نتيجة الدورة.ص	25 680
قيم ثابتة م. قيد.إ	5 000	0	5 000	مؤو الأعباء والخس	12 630
التثبيتات المالية	**15 620**	**0**	**15 620**	**ديون مالية ط أجل**	**63 320**
سندات الفروع	9 620	0	9 620	قروض بنكية	38 120
سندات أ.للمساهمة	6 000	0	6 000	قروض بنكية أخرى	25 200
الأصول الجارية	**147 600**	**4 175**	**143 425**	**الخصوم الجارية**	**101 770**
المخزونات	**66 900**	**1 925**	**64 975**	**حسابات غ دائنة**	**99 770**
مواد أولية	28 400	700	27 700	الموردون و.ح.م	41 100
منتجات تامة.ص	38 500	1 225	37 275	أجور وضرائب.ود	8 000
حسابات غ المدينة	**68 200**	**2 250**	**65 950**	ديون استغلال	3 600
الزبائن و ح.الملحقة	38 200	2 250	35 950	موردو قيم ث	17 000
حقوق التنازل.ع.ت	30 000	0	30 000	الدولة: ض.ع.ن	12 000
خزينة الاصول	**12 500**	**0**	**12 500**	ديون أخرى	18 070
البنك	10 000	0	10 000	**خزينة الخصوم**	**2 000**
الصندوق	2 500	0	2 500	الإعتمادات.ج.ب	2 000
المجموع	**497 945**	**84 940**	**413 005**	**المجموع**	**413 005**

معلومات اضافية:

المؤسسة تحصلت على شاحنة عن طريق عقد تمويل ايجاري مع بداية نشاطها و لم تسجله محاسبيا، وفيما يلي معلومات متعلقة بالعقد: القيمة الاصلية للعقد: **200.000دج**، مدة العقد **4**سنوات، تتبع المؤسسة الاهتلاك الخطي.

2- ستسدد خلال سنة**2018** قسط من القروض البنكية بقيمة: **8.120دج**.

3- ثلث مؤونة الاباء و الخسائر غير مبرر.

4- النتيجة الصافية نصفها يضم الى الاحتياطات ونصف الباقي يوزع غلى الشركاء.

5-وافق الشركاء على وضع نصف الارباح الموزعة عليهم تحت تصرف المؤسسة لمدة عامين من اجل استعمالها في تمويل استثماراتها.

6- قامت المؤسسة في وقت سابق بخصم مجموعة من اوراق القبض بقيمة **1.800دج** علما ان البنك لم يحصلها بعد.

7- معدل الضريبة على الارباح **30%**.

المطلوب: اعداد الميزانية الوظيفية بعد اجراء التعديلات اللازمة

التمرين الرابع:

من اجل الميزانية الوظيفية المتوصل اليها في حل التمرين الثالث.

المطلوب القيام بما يلي:

- ❖ حساب مؤشرات التوازن المالي.

التعليق على التوازن المالي للمؤسسة انطلاقا من المؤشرات المالية المحسوبة.

التمرين الخامس: اليك البيانات التالية التي تخص مؤسسة صناعية في عامها الثاني من نشاطها.

الملحق الأول: الميزانية المحاسبية في **2015/12/31**

الاصول				الخصوم	
البيان	المبلغ الاجمالي	اهتلا ومؤو	المبلغ الصافي	البيان	المبالغ
القيم الثابتة	**325.150**	**65.250**	**259.900**	**حسابات راس المال**	**300.810**
قيم ثابتة غ ملموسة	**12.500**	**4.250**	**8.250**	راس المال المدفوع	89.000
برامج معلوماتية	2.500	1.250	1.250	احتياطات	5.800
شهرة محل	10.000	3.000	7.000	الترحيل من جديد	5.222
قيم ثابتة ملموسة	**260.000**	**61.000**	**199.000**	نتيجة الدورة الصافية	120.000
مباني	150.000	30.000	120.000	اعانات الاستثمار	21.888
معدت نقل	60.000	26.000	34.000	مؤونة الاعباء والخسائر	1.400
معدات وادوات	50.000	5.000	45.000	قروض بنكية	45.000
قيم ثابتة مالية	**52.650**	ــــــ	**52.650**	قروض سندية	12.500
سندات مساهمة	7.150	ــــــ	7.150	**الخصوم الجارية**	**188.805**
سندات أخرى	45.500	ــــــ	45.500	المورد وملحقاته	100.000
الاصول الجارية	**232.395**	**2.680**	**229.715**	اجور وض.واجبةالدفع	60.000

بضاعة	162.000	2.000	160.000	زبائن دائنون	3.555
الزبائن وملحقاته	22.850	680	22.170	موردو القيم الثابتة	11.000
موردون مدينون	1.555	ـــــــ	1.555	ضرائب على النتائج	11.260
حقوق التنازل عن الاس	880	ـــــــ	880	الاعتمادات الج. للبنك	2.990
حقوق أخرى خارج إس	30.555	ـــــــ	30.555		
الحسابات المالية	**14.555**	ـــــــ	**14.555**		
المجموع	**557.545**	**67.930**	**489.615**	**المجموع**	**489.615**

الملحق الثاني:

1- المؤسسة مع بداية نشاطها تحصلت على شاحنة عن طريق عقد تمويل ايجاري ولم تسجله محاسبيا، وفيما يلي المعلومات المتعلقة بهذا العقد:

✓ القيمة الاصلية للشاحنة: **80.000دج**.

✓ مدة العقد **5** سنوات.

2- سيتم استرجاع ما قيمته: **2.050دج** من سندات المساهمة خلال سنة **2016**.

3- قامت المؤسسة في وقت سابق بخصم مجموعة من اوراق القبض بقيمة: **4.000دج**، علما أن البنك لم يحصلها بعد.

4- نصف النتيجة الصافية يقسم مناصفة بين الاحتياطات والشركاء علما ان ما مقداره ثلث قيمة الارباح الموزعة فقط سيسلم للشركاء خلال سنة **2016**.

5- مؤونة الأعباء والخسائر نصفها غير مبرر.

6- تسدد المؤسسة خلال سنة **2016** قسط من القروض البنكية بقيمة: **15.000دج**.

7- معدل الضريبة على الارباح: **30%**.

الملحق الثالث: معلومات مكملة متعلقة بالنشاط

العناصر	المبالغ
المخزون بتاريخ 2014/12/31	85.000دج
رقم الاعمال (نصفه آجل)	980.000دج
مشتريات البضاعة(ثلثها آجل)	750.000دج

المطلوب:

- اعداد الميزانية الوظيفية بعد اجراء التعديلات اللازمة.
- حساب مؤشرات التوازن المالي.
- حساب النسب المالية.
- التعليق على التوازن المالي للمؤسسة انطلاقا من المؤشرات والنسب المالية المحسوبة.

التمرين السادس: من دفاتر مؤسسة "خلدون" التجارية استخرجنا ارصدة الحسابات التالية:

الاعباء (دج)	المنتوجات (دج)
ح60 مشتريات مستهلكة 420.000	ح700 المبيعات من البضائع 420.000
ح61 خدمات خارجية 110.000	ح 75 منتوجات عملياتية أخرى 310.000
ح62 خدمات خارجية أخرى 90.000	ح 76 منتوجات مالية 140.000
ح63 أعباء المستخدمين 250.000	
ح64 ضرائب ورسوم 70.000	
ح65 اعباء عملياتية أخرى 130.000	
ح66 أعباء مالية 80.000	
ح68مخصصات اهتلاكات ومؤونات 160.000	

إليك جدول توزيع الاعباء حسب الوظيفة علما أن **20%** من المشتريات المستهلكة تمثل مجموع الحسابات من 602 إلى 608

البيان	وظيفة الشراء	الوظيفة التجارية	وظيفة الادارة
602 إلى 608	%30	%30	%40
61 +62	%10	%20	%70
63 + 64	%25	%15	%60
68	%20	%50	%30

العمل المطلوب:

- اعداد حساب النتائج حسب الطبيعة.
- اعداد جدول اعادة ترتيب الاعباء.
- اعداد حساب النتائج حسب الوظيفة.

التمرين السابع: من حساب النتائج حسب الوظيفة استخرجنا المعلومات التالية:

- هامش الامان =40% رقم الاعمال.
- الحساب 600 مشتريات البضائع المبيعة = 300.000.
- أعباء وظيفة الشراء= 60.000
- اعباء الوظيفة التجارية= 90.000
- أعباء الوظيفة الادارية=110.000
- المنتوجات العملياتية الاخرى=82.000
- النتيجة المالية =28.000، الاعباء المالية=22.000

العمل المطلوب: اعداد حساب النتائج حسب الوظيفة علما أن معدل الضرائب على الارباح العادية = 25%.

حلول الانشطة والتمارين السابقة

حل التمرين الاول

الميزانية الافتتاحية بتاريخ: 01 جانفي 2018					
رقم الحساب	الأصول	المبالغ	رقم الحساب	الخصوم	المبالغ
	أصول غير جارية			رؤوس الأموال الخاصة	
	تثبيتات عينية				
213	بناءات (محل تجاري)	250.000	101	أموال الاستغلال	600.000
218	معدات مكتب	250.000		خصوم غير جارية	
	أصول جارية		164	اقتراضا تدى مؤسسات	400.000
30	بضاعة	150.000		القرض	
	أموال الخزينة			خصوم جارية	
512	البنك	300.000	401	موردو المخزونات والخدمات	50.000
53	الصندوق	100.000			
المجموع		**1.050.000**	المجموع		**1.050.000**

تعليل الحسابات	
جانب الخصوم	**جانب الاصول**
أموال الخاصة **أموال الاستغلال= 600.000دج** الديون المالية **اقتراضات لدى مؤسسات القرض=** **400.000دج** البضاعة التي لم يسدد ثمنها (على الحساب) **موردو المخزونات و الخدمات =** **50.000دج** مجموع الخصوم = 600.000+400.000+50.000دج.	قيمة **المحل التجاري**= 25% x 1.000.000.....=**250.000دج** قيمة **معدات المكتب** =25% x1.000.000= **250.000دج** البضائع = 10% x1.000.000....التي تم شراؤها مع تسديد ثمنها البضاعة=50.0000دج التي تم شراؤها على الحساب. مجموع قيم البضاعة= 100.000دج+50.000دج.**البضاعة =150.000دج** **البنك =** (1.000.000دج -250.000-250.000-100.000)3/4 =(400.000)3/4= **300.000دج**. **الصندوق** = (400.000دج)1/4 **= 100.000دج** مجموع الاصول= 250.000دج+250.000دج+150.000دج+300.000دج+100.000دج.
مجموع الخصوم =**1.050.000دج**	مجموع الاصول=**1.050.000دج**.

حل التمرين الثاني:

❖ الميزانية المالية في 2017/12/31

الاصول	المبلغ الاجمالي	إ.هـ و مؤونة	ق.م.ص	الخصوم	المبالغ
التثبيتات	**350.345**	**80.765**	**269.580**	**الأموال الدائمة**	**311.235**
التثبيتات الملموسة	**334.725**	**80.765**	253.960	راس مال مدفوع	190.000
أراضي	34.200	-	34.200	احتياطات	19.200
تركيبات تقنية	174.300	33.015	141.285	ترحيل من جديد	405
معدات وادوات	70.900	23.750	47.150	نتيجة الدورة.ص	25.680
معدات نقل	50.325	24.000	26.325	مؤو الأعباء والخس	12.630
قيم ثابتة م. قيد.إ	5.000	-	5.000	قروض بنكية	38.120
التثبيتات المالية	**15.620**	**-**	**15.620**	قروض بنكية .أ	25.200
سندات الفروع	9.620	-	9.620	**الخصوم الجارية**	**101.770**
سندات أ.للمساهمة	6.000	-	6.000	**حسابات غ دائنة**	**99.770**
الأصول الجارية	**147.600**	**4.175**	**143.425**	الموردون و.ح.م	41.100
المخزونات	66.900	1.925	64.975	أجور وضرائب.ود	8.000
مواد أولية	28.400	700	27.700	ديون استغلال	3.600

منتجات تامة.ص	38.500	1.225	37.275	مورد ٌ قيم ث	17.000
حسابات غ المدينة	68.200	2.250	65.950	الدولة: ض.ع.ن	12.000
الزبائن و ح.الملحقة	38.200	2.250	35.950	ديون أخرى	18.070
حقوق التنازل.ع.ت	30.000	-	30.000	**خزينة الخصوم**	**2.000**
خزينة الاصول	**12.500**	**-**	**12.500**	الإعتمادات.ج.ب	2.000
البنك	10.000	-	10.000		
الصندوق	2.500	-	2.500		
المجموع	**497.945**	**84.940**	**413.005**	**المجموع**	**413.005**

ملاحظة: يعتمد هذا الترتيب القانوني لعناصر الميزانية على أساس مبدأ السنوية للفصل بين العناصر الجارية و العناصر غير الجارية إضافة إلى:

- ❖ تم ترتيب عناصر الأصول على أساس درجة السيولة .
- ❖ وتم ترتيب عناصر الخصوم على أساس آجال الاستحقاق.

حل التمرين الثالث: الإنتقال من الميزانية المالية إلى الميزانية الوظيفية.

❖ **الميزانية الوظيفية بتاريخ: 2018/12/31**

الاستخدامات	المبالغ الاجمالية	الموارد	المبالغ
الاستخدامات المستقرة	350.345	الموارد الدائمة	396.175
التثبيتات الملموسة	**334.725**	**الأموال الخاصة**	**332.855**
أراضي	34.200	رأس المال المدفوع	190.000
تركيبات تقنية	174.300	احتياطات	19.200
معدات وأدوات	70.900	الترحيل من جديد	405
معدات نقل	50.325	نتيجة الدورة الصافية	25.680
قيم ثابتة ملموسة قيد الانجاز	5.000	مؤونة الاعباء و الخسائر	12.630
		اهتلاكات ومؤونات	84.940
التثبيتات المالية	**15.620**	**ديون مالية طويلة**	**63.320**
سندات الفروع	9.620	قروض بنكية	38.120
سندات أخرى للمساهمة	6.000	قروض بنكية اخرى	25.200
الاستخدامات الجارية	**147.600**	**الموارد الجارية**	**101.770**
استخدامات الاستغلال	**105.100**	**موارد الاستغلال**	**52.700**
مواد أولية	28.400	الموردون و الحسابات الملحقة	41.100
منتجات تامة الصنع	38.500	أجور و ضرائب واجبة الدفع	8.000

الزبائن و الحسابات الملحقة	38.200	ديون أخرى للاستغلال	3.600
استخدامات خارج الاستغلال	**30.000**	**موارد خارج الاستغلال**	**52.700**
حقوق التنازل عن التثبيتات	30.000	موردو القيم الثابتة الدولة: الضرائب على النتائج ديون أخرى	17.000 12.000 18.070
استخدامات الخزينة	**12.500**	**موارد الخزينة**	**2.000**
البنك الصندوق	10.000 2.500	الاعتمادات الجارية للبنك	2.000
المجموع	**497.945**	**المجموع**	**497.945**

حل التمرين الرابع: إجراء التعديلات اللازمة:

❖ **معدات النقل المتحصل عليها من عقد تمويل ايجاري:**

- تضاف القيمة الاجمالية للشاحنة:200.000دج إلى حساب معدات نقل ضمن الاستخدامات المستقرة.
- قسط الاهتلاك = 200.000 / 4= 50.000دج
- الاهتلاك المتراكم (1سنة من التشغيل من 2017/01/01-2017/12/31)=50.000 x 1= 50.000دج. تضاف إلى حساب الاهتلاكات و المؤونات ضمن الأموال الخاصة (الموارد الدائمة).
- القيمة المتبقية=20.000- 50.000=150.000دج ظهر في حساب 167:عقود الايجار التمويلي ضمن الديون المالية الطويلة (الموارد الدائمة).

❖ **القروض البنكية: 38.120دج**

- قيمة 8.120دج تظهر ضمن موارد خارج الاستغلال (الموارد الجارية).
- الباقي: 38.120 – 8.120= 30.000دج تبقى ضمن الديون المالية (موارد دائمة).

❖ **مؤونة الاعباء والخسائر: 12.630دج**

- **3/1**(ثلث) المؤونة: 4.210دج **غير مبرر** يعد ربحا استثنائيا يخضع للضريبة و يعالج كمالي:

4.210 x 30%= 1.263دج يضاف إلى حساب الدولة، ضرائب على النتائج ضمن الموارد خارج الاستغلال.

4.210 x 70%= 2.947دج ربح صافي يضم إلى الاحتياطات (أو يبقى باسمه في الاموال الخاصة: مؤونة غير مبررة ضمن الأموال الخاصة).

- **3/2** الباقي: 8.420 **مبرر** ويبقى على حاله في حساب 15 ضمن الأموال الخاصة (موارد دائمة).

❖ **النتيجة الصافية: 25.680دج**

- 50%: 12.840دج تضاف إلى الاحتياطات.
- 50%: 12.840 دج توزع كما يلي:

50%: 6.420 دج يظهر في حساب 457 الشركاء، الحصص الواجب دفعها ضمن (م خ إ).

50%: 6.420 دج يظهر في حساب الترحيل من جديد (أو يبقى باسمه: نتيجة صافية (أ خ).

❖ **الشركاء الحصص الواجب دفعها: 6.420دج**

50%: 3.210دج تظهر في الديون المالية (الموارد الدائمة).

50%: 3.210دج تبقى على حالها ضمن الموارد خارج الاستغلال.

❖ **أوراق القبض: 1.800دج ح/الزبائن:38.200دج**

أوراق القبض المخصومة وغير المحصلة: من الناحية المالية وباعتبار ان المؤسسة تبقى تحتفظ بالمسؤولية كاملة في حال افلاس الزبون يتم التعامل معها على النحو التالي:

- يضاف مبلغ الاوراق المخصومة: 1.800دج إلى حساب الزبائن والحسابات الملحقة (استخدامات الاستغلال) وكأن المؤسسة لم تخصم هذه الأوراق.
- في المقابل يتم إضافة مبلغ: 1.800دج إلى الاعتمادات الجارية للبنك(موارد الخزينة) وهذا معناه أن المبلغ المحصل عليه مقابل الاوراق يتم التعامل معه على انه دين نقدي قصير الأجل إلى ان يحصل البنك حقوقه من الزبون.

- مجموع الاهتلاكات والمؤونات:84.940+50.000 = 134.940 دج.
- مجموع معدات النقل: 50.325+ 200.000 =250.325 دج.
- مجموع الاحتياطات: 19.200+ 12.840 +2.947 = 34.987 دج.
- مجموع الزبائن والحسابات الملحقة: 38.200+ 1.800 =40.000 دج.
- مجموع الاعتمادات الجارية للبنك: 2000+ 1.800 =3.800 دج.

1- إعداد الميزانية الوظيفية بتاريخ: 2017/12/31

الاستخدامات	المبالغ الاجمالية	الموارد	المبالغ
الاستخدامات المستقرة	**550 345**	**الموارد الدائمة**	**583 582**
التثبيتات العينية	**534 725**	**أموال خاصة**	**375 172**
أراضي	34 200	راس مال مدفوع	190 000
تركيبات تقنية	174 300	احتياطات	34 987
معدات وادوات	70 900	ترحيل من جديد	6 825
معدات نقل	250 325	اهتلاكات ومؤونات	134 940
قيم ثابتة م. قيد.إ	5 000	مؤو الأعباء والخس	8 420
التثبيتات المالية	**15 620**	**ديون مالية ط أجل**	**208 410**
سندات الفروع	9 620	قروض بنكية	30 000
سندات أ.للمساهمة	6 000	قروض بنكية أخرى	25 200
		قروض عل عقد الايجار التمويلي	150 000
		الشركاء: حصص واجب دفعها	3 210
الموارد الجارية	**149 400**	**موارد الجارية**	**116 163**
استخدامات الاستغلال	**106 900**	**موارد الاستغلال**	**52 700**
مواد أولية	28 400	الموردون والحسابات الملحقة	41 100
منتجات تامة.ص	38 500	أجور وضرائب واجبة الدفع	8 000
الزبائن و ح.الملحقة	40 000	ديون أخرى للاستغلال	3 600

		موارد خارج الاستغلال	**59 663**
استخدامات خارج الاستغلال	**30 000**	موردو قيم ث	17 000
حقوق التنازل.ع.ت	30 000	الدولة: ض.ع.ن	13 263
استخدامات الخزينة	**12 500**	ديون أخرى	18 070
البنك	10 000	قروض بنكية	8 120
الصندوق	2 500	الشركاء: حصص واجب دفعها	3 210
		موارد الخزينة	**3 800**
		الإعتمادات.ج.ب	3 800
المجموع	**699 745**	**المجموع**	**699 745**

حل التمرين الخامس:

1- التعديلات اللازمة:

1- معدات النقل المتحصل عليها من خلال عقد ايجاري: قسط الاهتلاك =

16.000=5/80.000دج.

- معدات النقل= **60.000دج+ 80.000دج = 140.000دج**
- الاهتلاك المتراكم =**16.000× 2=32.000دج** يضاف إلى حساب الاهتلاكات والمؤونات ضمن الاموال الخاصة.

❖ القيمة المتبقية= **80.000 – 32.000دج =48.000دج** تظهر في حساب **167**: عقود الايجار التمويلي ضمن الديون المالية طويلة الاجل.

2- سندات المساهمة:

❖ 7.150دج ← 2.050دج استخدامات خارج الاستغلال.

← 5.100دج استخدامات مستقرة.

3- أوراق تجارية مخصومة وغير محصلة:

❖ أوراق القبض ← حـ الزبائن = 22.850دج+ 4000دج.

← الاعتمادات البنكية الجارية=2.990دج+ 4.000دج.

4- النتيجة الصافية:

النتيجة الصافية: 120.000دج ← 50%: 60.000دج ← 50%: 30.000دج تضاف إلى الاحتياطات

50%: 30.000دج.

$\frac{1}{3}$ 10.000دج موارد خارج الاستغلال.

$\frac{2}{3}$ 20.000دج ديون مالية طويلة.

النتيجة الصافية: 120.000دج ← 50%: 60.000دج ← الترحيل من جديد.

5- مؤونة الاعباء والخسائر:

❖ المؤونة: 1.400دج ← 50%:700دج تبقى على حالها. حـ/15 ضمن الاموال الخاصة.

50%:700دج غير مبرر فيعد ربحا استثنائيا يخضع للضريبة كما يلي:

700دج× 0,3=210دج ضرائب على النتائج **موارد خ إ**

700دج× 0,7=490دج ربح صافي يضم إلى الاحتياطات.

6- القروض البنكية:

❖ القروض البنكية:45.000دج 15.000دج قروض بنكية موارد خارج الاستغلال.

30.000دج تبقى على حالها ضمن الديون المالية الطويلة.

- الاهتلاكات والمؤونات=67.930+32.000= 99.930دج.
- الاحتياطات= 5.800+30.000+490= 36.290دج.
- الدولة الضريبة على النتائج= 11.260+ 210= 11.470دج.

2- الميزانية الوظيفية بتاريخ: 2015/12/31

الاستخدامات	المبالغ الاجمالية	الموارد	المبالغ
الاستخدامات الدائمة	**403.100**	**الموارد الدائمة**	**423.530**
التثبيتات غ ملموسة	**12.500**	**الموارد الخاصة**	**313.030**
برامج معلوماتية	2.500	راس المال المدفوع	89.000
شهرة محل	10.000	احتياطات	36.290
التثبيتات الملموسة	**340.000**	الترحيل من جديد	65.222
مباني	150.000	اعانات الاستثمار	21.888
معدات نقل	140.000	مؤونة الاعباء والخسائر	700
معدات وادوات	50.000	اهتلاكات ومؤونات	99.930
التثبيتات المالية	**50.600**	**ديون مالية طويلة**	**110.500**
سندات مساهمة	5.100	قروض بنكية	30.000
سندات أخرى	45.500	قروض سندية	12.500
الاستخدامات الجارية	**238.445**	قروض على عقود الايجار التمويلي	48.000
استخدامات الاستغلال	**190.405**	الشركاء: حصص واجبة الدفع	20.000
بضاعة	162.000	**الموارد الجارية**	**218.015**
الزبائن والحسابات الملحقة	26.850	**موارد الاستغلال**	**163.555**
موردون مدينون	1.555	المورد والحسابات الملحقة	100.000

استخدامات خ الاستغلال	**33.485**	اجور وضرائب واجبة الدفع	60.000
حقوق التنازل عن التثبيتات	880	زبائن دائنون	3.555
حقوق أخرى خ الاستغلال	30.555	**موارد خارج الاستغلال**	**47.470**
سندات مساهمة	2.050	موردو القيم الثابتة	11.000
استخدامات الخزينة	**14.555**	الدولة: ضرائب على النتائج	11.470
		قروض بنكية	15.000
		الشركاء: حصص واجبة الدفع	10.000
		موارد الخزينة	**6.990**
		اعتمادات جارية للبنك	6.990
مجموع الاستخدامات	**641.545**	**مجموع الموارد**	**641.545**

3- حساب المؤشرات المالية:

المؤشر	القيمة	التعليق
FRng = Rd – Es	20.430	رأس المال العامل الصافي الاجمالي موجب وهذا مؤشر جيد مبدئيا بالنسبة للمؤسسة و يشير إلى ان الموارد الدائمة قد غطت بالكامل الاستخدامات المستقرة وسجلت فائضا(هامش امان) قدره 20430دج موجه لتمويل الاستخدامات الجارية.
BFRex=Eex –	26.850	تولد عن النشاط العادي للمؤسسة احتياجا ماليا قدره 26850دج وهذا

Rex		راجع عادة إلى أن آجال دوران كل من المخزون و الحقوق أبطأ من آجال دفع الموردين.
BFRhex=Ehex – Rhex	-13.985	أنتج النشاط غير العادي للمؤسسة(الانشطة غير الدورية) موردا ماليا قدره 13985دج وهذا ما يخفف من حدة العجز في السيولة السابق.
BFRng=BFRex + BFRhex	12.865	المؤسسة في حاجة إلى موارد مالية إضافية لتغطية احتياج انشطتها الاستغلالية قدره 12865دج.
TN= FRng – BFRng	7.565	المؤسسة حققت خزينة صافية موجبة أي ان استخدامات الخزينة(النقد وما في حكمه المتواجد في خزائن و الحسابات الخزينة للمؤسسة) أكبر من مزارد الخزينة، أو بمعنى آخر(من المعادلة الرئيسية للخزينة الصافية) فإن رأس المال العامل الصافي الاجمالي يغطي احتياجاته مع فائض قدره 7565دج

4- حساب النسب المالية:

النسبة	القيمة	التعليق
نسب الهيكل المالي		
نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة الموارد الدائمة الاستخدامات المستقرة BFRex +	0,98	هذه النسبة أقل من المعدل الامثل لها وهو الواحد الصحيح ما يعني أن رأس المال العامل الصافي الاجمالي يغطي الاستخدامات المستقرة (لانFRng موجب) ولكنه لا غطي بالكامل الاحتياج الهيكلي (BFRex) وعموما فان هذه النسبة قريبة جدا من الواحد، ولكن ينبغي على المؤسسة

		مبدئيا تدعيم راس مالها العامل و عدم الاعتماد على الفائض الذي يوفره استثناءا (BFRhex) كما ورد في تحليل التوازن المالي السابق.
نسبة الاستدانة = الديون المالية+موارد الخزينة / الأموال الخاصة	0,37	نسبة جيدة تشير إلى مديونية ضعيفة، حيث لا تمثل الديون المالية وموارد الخزينة سوى ثلث الأموال الخاصة، وهو ما يعني استقلالية اكبر للمؤسسة في اتخاذ قراراتها المالية من جهة ومن جهة أخرى القدرة على طلب المزيد من القروض.
نسب السيولة		
نسبة السيولة العامة = الاستخدامات الجارية / الموارد الجارية	1,09	هذه النسبة جيدة وهي تشير إلى ان الاستخدامات الجارية تغطي وتزيد الموارد الجارية، ما يعني تحقيق المؤسسة لرأس مال عامل موجب، وهو شرط أساسي للوصول إلى التوازن المالي.
نسبة السيولة السريعة = الاستخدامات الجارية−المخزونات / الموارد الجارية	0,35	نسبة تقع في المجال الامثل، وتعني ان المؤسسة بإمكانها سداد 35% من التزاماتها العاجلة دون انتظار بيع مخزوناتها، أي اعتمادا على المتاحات النقدية الموجودة بحوزتها وكذا حقوقها على الغير المتأتية من الأنشطة العادية و الاستثنائية.
نسبة السيولة الجاهزة	0,06	نسبة ضعيفة وتشير إلى ان المؤسسة ليس بمقدورها سوى التسديد الفوري لـ6% من ديونها الجارية، في حين من

استخدامات الخزينة / الموارد الجارية =		المفروض ان تكون هذه النسبة بين 20% و30%.
نسب النشاط		
مدة الاحتياج في راس المال العامل = BFRex / رقم الاعمال × 360	9,86	يدل هذا المعدل على ان الاحتياج الاساسي للمؤسسة وهو الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال(BFRex) لا يمثل إلا حوالي 10أيام من رقم أعمالها وهذا المعدل جيد.
معدل دوران البضاعة/المواد الاولية = تكلفة شراء البضاعة أو المواد الاولية / متوسط المخزون	6,07	يشير هذا المعدل غلى ان المؤسسة لها عدد مرات دوران مخزون البضاعة قدره 6مرات خلال السنة.
متوسط المخزون= (مخزون أول مدة + مخزون آخر المدة) ÷2.		123500دج
مدة دوران المخزون (مدة تصريف المخزون) = 360 / معدل دوران المخزون	59,30	يعني هذا المؤشر ان المؤسسة لها فترة تخزين متوسطة قدرها 59 يوما، أو يمكن القول انها تحتاج إلى حوالي 59 يوم من اجل تصريف مخزونها من البضاعة.
مدة التحصيل = الزبائن+أوراق القبض / رقم الاعمال السنوي الآجل × 360	19,72	تحتاج المؤسسة إلى 20 يوم من اجل ترصيد ديون عملاءها.
معدل دوران الحسابات المدينة = رقم الاعمال السنوي الآجل / الزبائن+أوراق القبض	18,24	تعني هذه النسبة ان المؤسسة تحول حسابات الزبائن و أوراق القبض إلى نقدية في المتوسط 18 مرة خلال السنة.

مدة التسديد $= \frac{\text{الموردون+أوراق الدفع}}{\text{المشتريات السنوية الآجلة}} \times 360$	144	تستفيد المؤسسة من فترة قدرها 144 يوم قبل ان تسدد مشترياتها الآجلة لصالح مورديه، وبالنظر إلى المدة التي تمنحها لعملائها و المقدرة ب20 يوم تقريبا، فان المؤسسة تستفيد من فارق المدتين لصالحها وهو الامر المطلوب.
معدل دوران الحسابات الدائنة $= \frac{\text{المشتريات السنوية الآجلة}}{\text{الموردين+أوراق الدفع}}$	2,5	تعني هذه النسبة ان المؤسسة تدفع مشترياتها على الحساب في المتوسط مرتين ونصف خلال السنة.
نسب الربحية		
معدل المردودية التجارية $= \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{المبيعات}} \times 100$	12,24	تحقق المؤسسة صافي هامش ربح قدره0,1224دج عن كل 1دج من المبيعات.
معدل المردودية المالية $= \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$	38,33	تحقق المؤسسة عائدا على حقوق الملكية قدره 38,33% وهوما يعني ان كل 1دج دفعه المساهمون في رأس مال المؤسسة نتج عنه ربح قدره 0,3833دج، وهذه النسبة رغم ارتفاعها فإنه لا بد من معلومات إضافية عن النشاط و المنافسين من أجل الحكم عليها.
معدل المردودية الإقتصادية $= \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{مجموع الاستخدامات}} \times 100$	18,70	تحقق المؤسسة عائدا على الاصول قدره 18,7% وهو ما يعني ان كل 1دج موظف في استخدامات المؤسسة نتج عنه ربح قدره 0,187دج.

حل التمرين السادس: إعداد حسابات النتائج حسب الطبيعة

البيان	السنة N
المبيعات من البضائع	420.000
الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزن	×××××××
الإنتاج المثبت	×××××××
اعانات الاستغلال	××××××
1- انتاج السنة المالية	**420.000**
المشتريات المستهلكة	420.000
الخدمات الخارجية	200.000
2- استهلاك السنة المالية	**620.000**
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	**200.000 -**
أعباء المستخدمين	250.000
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	70.000
4- اجمالي فائض الاستغلال	**520.000 -**
المنتوجات العملياتية الاخرى	310.000
الاعباء العملياتية الاخرى	130.000
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	160.000
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	××××××
5- النتيجة العملياتية	**500.000 -**
المنتوجات المالية	**140.000**

الاعباء المالية	(80.000)
6- النتيجة المالية	60.000
7- النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)	440.000 -
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	××××××
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	××××××
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	440.000 -
عناصر غير عادية – منتوجات	×××××
عناصر غير عادية – أعباء	×××××
9- النتيجة غير العادية	×××××
10- صافي النتيجة المالية	440.000 -

إعداد جدول إعادة ترتيب الاعباء حسب الوظائف

البيان	المجموع الموزع	وظيفة الشراء	الوظيفة التجارية	وظيفة الادارة
ح/602 إلى 608	84.000	25.200	25.200	33.600
ح 61 و ح62	200.000	20.000	40.000	140.000
ح 63 + ح 64	320.000	80.000	48.000	192.000
ح 68	160.000	32.000	80.000	48.000
المجموع	**764.000**	**157.200**	**193.200**	**413.600**

إعداد حساب النتائج حسب الوظيفة:

كلفة المبيعات= مشتريات البضائع المبيعة (ح600)+ مجموع اعباء وظيفة الشراء.

كلفة المبيعات = (420.000 ×0,8) + 157.200 = 493.200دج.

البيان	السنة N
رقم الاعمال	420.000
كلفة المبيعات	493.200
هامش الربح الاجمالي	**73.200 –**
المنتوجات العملياتية الاخرى	310.000
التكاليف التجارية	193.200
الاعباء الادارية	413.600
الاعباء العملياتية الاخرى	130.000
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	ــــــــــ
– النتيجة العملياتية	**500.000 –**
المنتوجات المالية	**140.000**
الاعباء المالية	**(80.000)**
– النتيجة المالية	**60.000**
– النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)	**440.000 –**
– النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**440.000 –**
– صافي النتيجة المالية	**440.000 –**

حل التمرين السابع:

كلفة المبيعات= مشتريات البضائع المبيعة(ح600)+ مجموع أعباء وظيفة الشراء.

كلفة المبيعات= 300.000 +60.000 = **360.000دج**.

هامش الربح الاجمالي= 40% رقم الاعمال.

هامش الربح الاجمالي = رقم الاعمال – كلفة المبيعات.

40% رقم الاعمال= رقم الاعمال – كلفة المبيعات.

كلفة المبيعات = 60% رقم الاعمال.

رقم الاعمال= كلفة المبيعات ÷ 0,6= 360.000 ÷ 0,6 = **600.000دج**.

هامش الربح الاجمالي = 0,4 رقم الاعمال = 0,4× 600.000 = **240.000دج**.

النتيجة العملياتية = 80% هامش الربح الاجمالي = 80% × 240.000=**192.000دج**.

النتيجة العملياتية= هامش الربح الاجمالي+ المنتوجات العملياتية الاخرى – أعباء الوظيفة التجارية والادارية – الاعباء العملياتية الاخرى + (ح78).

المنتوجات العملياتية الاخرى – الاعباء العملياتية الاخرى = النتيجة العملياتية – هامش الربح الاجمالي + اعباء الوظيفة التجارية والادارية.

المنتوجات العملياتية الاخرى – الاعباء العملياتية الاخرى =200.000+240.000-192.000

= **152.000 دج**.

لدينا: **الاعباء العملياتية = 82.000دج**

المنتوجات العملياتية = 82.000+152.000 = **234.000دج**

البيان	السنة N
رقم الاعمال	600.000
كلفة المبيعات	360.000
هامش الربح الاجمالي	**240.000**
المنتوجات العملياتية الاخرى	234.000
التكاليف التجارية	90.000
الاعباء الادارية	110.000
الاعباء العملياتية الاخرى	82.000
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	ــــــــــ
– النتيجة العملياتية	**192.000**
المنتوجات المالية	50.000
الاعباء المالية	(22.000)
– النتيجة المالية	**28.000**
– النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)	**220.000**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	55.000

– النتيجة الصافية للأنشطة العادية	165.000
– صافي النتيجة المالية	165.000

ملخص للمعادلات والنسب لحساب كل من: مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وحسابات النتائج إضافة إلى درجات الرفع المالي والتشغيلي والرفع المشترك	
مؤشرات التوازن	
FRng	**FRng = Rd – Es**
FRng	**FRng=(Eex+Ehex+Et)–(Rex+Rhex+Rt)**
BFRex	**BFRex=Eex – Rex**
BFRhex	**BFRhex=Ehex – Rhex**
BFRg	**BFRg=BFRex + BFRhex**
TN	**TN=Et – Rt**
TN	**TN= FRng – BFRng**
النسب المالية	
أولا: نسب الهيكل المالي:	
نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة	**= الموارد الدائمة / الاستخدامات المستقرة+BFRex**
نسبة الاستدانة	**= الديون المالية+موارد الخزينة / الأموال الخاصة**
مدة تسديد الديون المالية (القدرة على الوفاء)	**= الديون المالية / CAF**
طريقة الجمع: CAF	= نتيجة الدورة+ مصاريف محسوبة – ايرادات محسوبة. = نتيجة الدورة+ مخصصات الاهتلاك+ المؤونات ونواقص القيمة+ ق م ص للتثبيتات المتنازل عنها – الاسترجاع عن نواقص القيمة والمؤونات – سعر التنازل عن التثبيتات التنازل عنها – القسط المحول من إعانات الاستثمار لنتيجة الدورة.
طريقة الطرح: CAF	= الفائض الاجمالي للاستغلال +ايرادات محصلة +مصاريف مسددة
ثانيا: نسب السيولة:	

نسبة السيولة العامة	= الاستخدامات الجارية / الموارد الجارية
نسبة السيولة السريعة	= (الاستخدامات الجارية − المخزونات) / الموارد الجارية
نسبة السيولة الجاهزة	= استخدامات الخزينة / الموارد الجارية
ثالثا: نسب النشاط	
مدة الاحتياج في راس المال العامل	= BFRex / رقم الاعمال × 360
معدل دوران البضاعة/المواد الاولية	= تكلفة شراء البضاعة أو المواد الاولية / متوسط المخزون
معدل دوران المنتجات التامة	= تكلفة انتاج المنتجات المباعة / متوسط المخزون
متوسط المخزون	= (مخزون أول مدة + مخزون آخر المدة) ÷2.
مدة دوران المخزون (مدة تصريف المخزون)	= 360 / معدل دوران المخزون
مدة التحصيل	= الزبائن+أوراق القبض / رقم الاعمال السنوي الآجل × 360
معدل دوران الحسابات المدينة	= رقم الاعمال السنوي الآجل / الزبائن+أوراق القبض
مدة التسديد	= الموردون+أوراق الدفع / المشتريات السنوية الآجلة × 360
معدل دوران الحسابات الدائنة	= المشتريات السنوية الآجلة / الموردين+أوراق الدفع
رابعا نسب الربحية:	
معدل المردودية التجارية	= الأرباح الصافية / المبيعات × 100
معدل المردودية المالية	= الأرباح الصافية / الأموال الخاصة × 100

معدل المردودية الإقتصادية	$= \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{مجموع الاستخدامات}} \times 100$
حسابات النتائج	
القيمة المضافة للاستغلال=	(ح70+ح72+ح73+ح74)– (ح60+ح61+ح62)
فائض الاستغلال الاجمالي=	القيم المضافة للاستغلال – ح63 –ح64
النتيجة العملياتية=	الفائض الاجمالي للاستغلال+ ح 75 +ح 78– ح 65 – ح 68
النتيجة المالية =	ح 76 – ح 66
النتيجة العادية قبل الضريبة =	النتيجة العملياتية + النتيجة المالية
النتيجة الصافية للأنشطة العادية=	النتيجة العادية قبل الضريبة– (ح695 أو ح 698)–(ح 692 أوح 693).
النتيجة غير العادية =	ح 77 – ح 67.
نتيجة السنة المالية الصافية=	النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية.
الرفع المالي والتشغيلي والرفع المشترك	
الرفع التشغيلي	
1. درجة الرفع التشغيلي=	$= \frac{\text{نسبة التغير في صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة}}{\text{نسبة التغير في حجم المبيعات}}$
2.درجة الرفع التشغيلي:=	$\frac{\text{كمية المبيعات قبل الزيادة} \times \text{الهامش الايرادي للوحدة}}{(\text{كمية المبيعات قبل الزيادة} \times \text{الهامش الايرادي للوحدة}) - \text{التكاليف الثابتة}}$
3. الرفع التشغيلي =	$\frac{\text{قيمة المبيعات بعد الزيادة}-\text{التكاليف الثابتة}}{\text{صافي الربح قبل الفوائد و الضريبة}(\text{بعد الزيادة})}$
التكاليف الكلية =	التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة.
الايرادات الكلية=	المبيعات × سعر البيع.
الربح =	الايرادات الكلية – التكاليف الكلية.
التكلفة المتغيرة للوحدة=	$\frac{\text{التكاليف المتغيرة عند نقطة}}{\text{المبيعات عند نفس النقطة}}$

الرفع المالي	
1. درجة الرفع المالي=	نسبة التغير في عائد السهم العادي / نسبة التغير في صافي الربح قبل الفائدة والضريبة
2. درجة الرفع المالي=	صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / صافي الربح قبل الضريبة
الرفع المشترك	
1.درجة الرفع المشترك=	نسبة التغير في عائد السهم العادي / نسبة التغير في حجم المبيعات .
2.درجة الرفع المشترك =	قيمة المبيعات – التكاليف الثابتة / صافي الربح قبل الفوائد و الضريبة

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الانتقال من الميزانية المالية إلى الميزانية الوظيفية	09
02	جدول حسابات النتائج	48
03	جدول اعادة ترتيب الاعباء حسب الوظائف لمؤسسة تجارية	54
04	حساب النتائج حسب الوظيفة مؤسسة تجارية	57
05	جدول اعادة ترتيب الاعباء حسب الوظائف لمؤسسة انتاجية	61

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المالية المختصرة	04
02	كتل الميزانية المالية المختصرة " ب"	07
03	دورتي التمويل والاستغلال والاستثمار	08
04	التوازن المالي الأدنى	28
05	رأس المال العامل الصافي الاجمالي	28
06	الاحتياج في رأس المال العامل	29
07	حالات الخزينة الصافية	31

فهرس المحتويات

	مقدمة	01
	المحور الأول: مدخل للتسيير المالي	(من 02 إلى 18)
1	تعريف الوظيفة المالية.....	02
2	تعريف التسيير المالي.....	02
4	أهداف التحليل المالي.....	02
5	الاطراف المستفيدة من التحليل المالي.....	03
6	الوثائق المستعملة في التحليل المالي.....	03
7	الميزانية الوظيفية.....	07
8	تعريف الميزانية الوظيفية.....	07
9	الفرق بين الميزانية المالية والميزانية الوظيفية.....	08
10	الانتقال من الميزانية المالية إلى الميزانية الوظيفية.....	09
11	كيفية اعادة ترتيب عناصر من داخل وخارج الميزانية.....	11
	- كيفية اعادة ترتيب عناصر من داخل الميزانية.....	11
	- كيفية اعادة ترتيب عناصر من خارج الميزانية.....	12
12	خطوات التسيير المالي.....	13
	المحور الثاني: تحليل القوائم المالية	(من 19 إلى 24)
13	ادوات التحليل المالي.....	19
14	تحليل التغير والإتجاه	20
	- التحليل الرأسي	20
	- التحليل الأفقي	21
15	تحليل النسب المحاسبية	22

16	تحليل نقطة التعادل.....	23
	المحور الثالث: دراسة الميزانية : **دراسة التوازنات باستخدام المؤشرات والنسب المالية**	**(من 25 إل46)**
	الفرع الأول: دراسة التوازن المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي	**25**
17	مؤشرات التوازن المالي.....	25
	- رأس لمال العامل الصافي الإجمالي FRng.....	26
	- الاحتياج في رأس المال العامل BFR.....	29
	- الخزينة الصافة TN.....	30
18	تشخيص التوازن المالي.....	33
19	تعريف التوازن المالي.....	33
20	شروط التوازن المالي.....	33
21	كيفية علاج الاختلال في التوازن المالي.....	35
	الفرع الثاني: دراسة التوازن المالي باستخدام النسب المالية.....	36
22	تعريف النسب المالية.....	36
23	أهمية النسب المالية.....	37
24	أنواع النسب المالية.....	37
	- نسب الهيكل المالي.....	37
	- نسب السيولة.....	40
	- نسب النشاط.....	42
	- نسب الربحية.....	45
25	شروط استخدام النسب المالية.....	46

المحور الرابع: دراسة حساب النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظائف		**(47 إلى66)**
	الفرع الأول: دراسة حساب النتائج حسب الطبيعة.....	**47**
26	تعريف حسابات النتائج.....	47
27	شكل جدول حسابات النتائج.....	48
28	تحليل عناصر جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.....	49
	الفرع الثاني: دراسة حساب النتائج حسب الوظائف	**54**
29	**حساب النتائج حسب الوظيفة في المؤسسة التجارية**.....	**54**
30	الوظائف في المؤسسة التجارية.....	54
31	جدول اعادة ترتيب الاعباء حسب الوظائف في المؤسسة التجارية.....	55
32	حساب النتائج حسب الوظيفة في المؤسسة التجارية.....	57
33	**حساب النتائج حسب الوظيفة في المؤسسة الانتاجية**.....	**61**
34	الوظائف في المؤسسة الانتاجية.....	61
35	جدول إعادة ترتيب الاعباء حسب الوظائف في المؤسسة الانتاجية.....	61
36	حساب النتائج حسب الوظيفة في المؤسسة الانتاجية.....	63
المحور الخامس: الرفع المالي: الرافعة المالية والرافعة التشغيلية		**(من 67 إلى 77)**
38	التحليل المالي بالرفع.....	67
39	تعريف تحليل الرفع.....	67
40	**الفرع الأول: الرافعة التشغيلية**.....	**68**
41	طريقة ايجاد درجة الرفع التشغيلي(DOL)	68
42	مثال تطبيقي حول طرق ايجاد درجة الرفع التشغيلي.....	69
43	العوامل المؤثرة في درجة الرفع التشغيلي.....	72
44	**الفرع الثاني: الرافعة المالية**.....	**72**

45	مؤشرات ارتفاع درجة الرفع المالي **DFL**.....	72
46	طرق ايجاد درجة الرفع المالي**DFL**.....	73
47	مثال تطبيقي حول طرق ايجاد درجة الرفع المالي.....	73
48	**الفرع الثالث: الرفع المشترك**.....	**75**
49	تعريف الرفع المشترك.....	76
50	طرق ايجاد درجة الرفع المشترك **DCL**	76
51	مثال تطبيقي حول طرق ايجاد درجة الرفع المشترك.....	77
	أنشطة وتمارين محلولة	**(78 إلى 110)**
	ملخص للمعادلات والنسب لحساب كل من: ● مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ● حسابات النتائج ● درجات الرفع المالي والتشغيلي والرفع المشترك	**111**
	قائمة الجداول والأشكال.....	**115**
	فهرس المحتويات.....	**116**
	قائمة المراجع.....	**120**

قائمة المراجع:

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، ***التسيير المالي –الادارة المالية: دروس و تطبيقات***، دار وائل للنشر، الأردن، 2011.
2. خبراء الشركة العربية المتحدة، ***الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة***، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الثانية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2007.
3. خميسي شيحة، ***التسيير المالي للمؤسسة***، دار هومة، الجزائر.
4. رابح حمودي، ***المنهل في التسيير المحاسبي و المالي***، دار المعرفة، الجزائر، 2008.
5. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، ***التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
6. شعيب شنوف ***محاسبة المؤسسة***، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر.
7. شعيب شنوف، ***التحليل المالي الحديث***، الأردن، 2011.
8. شعيب شنوف، ***محاسبة المؤسسة***، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر.
9. عامر عبد الله، ***التحليل والتخطيط المالي المتقدم***، دار البداية، عمان، الاردن، 2015.
10. عدنان تاية النعيمي، ***الادارة المالية***، دار الميسرة، الأردن.
11. مبارك لسلوس، ***التسيير المالي***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
12. محمد السعيد عبد الهادي، ***الادارة المالية***، دار حامد، عمان، الاردن، 2008.
13. مسعود صديقي، ***المحاسبة المالية***، دار الهدى، الجزائر.
14. مفلح محمد عقل، ***مقدمة في الادارة المالية***، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الاولى، عمان، 1989.

15. منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، ***التحليل المالي مدخل لصناعة القرار***، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، الأردن، 2008.

16. نعيم نمر داوود، ***التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية***، الطبعة الأولى، داري البداية، عمان الاردن، 2012.

17. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد19، الصادر يوم 28 ربيع الأول عام 1430هـ، الموافق لـ 25 مارس 2009.

المراجع باللغة الأجنبية:

18. Bernstein, Leopold A. ***Finanical statement Analysis : Theory Application, and Interpretation*** « 3rd » ed. Homewood, III:Richard D. Irwin 1983.

19. Bishop M.Evans, J. and Woods M. ***Finnancial reporting, Analysis and planning***, the chastered Institute of Bankers, UK, 2004.

20. Brealey, Richard, and Stewart Myers. *« **Principle of Corporate Finance***, 3rd ed, New York. Mcgraw.Hill, 1988.

21. Emmanuelle Plot-Vicard, ***Analyse Financière***, Magnard Vuibert, Paris, 2014.